www.facebook.com/ZaitonMagazine - zaiton.mag@gmail.com - www.zaitonmag.com
محلية اجتماعية ثقافية نصف شهرية مستقلة السنة الخامسة | 15 تموز 2018

زيتون

العدد: 181

كيف يمكن للإدلب أن تتفادى السقوط؟

ما بين مونديال روسيا 2018 ومونديال سوريا -2011 2018

بشير أبو النصر

لا يزال العالم يتابع مونديال روسيا الذي بدأ في منتصف الشهر الماضي في ملاعب روسيا بشغف لدى جماهير الفرق التي تأهلت للأدوار القادمة، وبحزن وحسرة للفرق التي خرجت من المنافسة، يستمر المونديال شهر تقريبا يتنافس فيه ٣٢ فريقا ليتم فيما بعد تتويج بطل العالم بعد فوزه في المباراة النهائية، وللتذكير يستخدم في هذا المونديال تقنية الفيديو "VAR" لأول مرة لمساعدة الحكم في اتخاذ القرار الصحيح حين يلتبس عليه الأمر من خلال مجموعة من الحكام يتابعون كاميرات التصوير المتعددة من استديو مخصص لهذا الأمر خارج أرض الملعب، هذا بالنسبة لمونديال روسيا.

أما بالنسبة لمونديال سوريا فما زال مستمرا منذ ثمانية سنين دون توقف ولكن اللاعبين لا يلعبون بكرة القدم بل بالشعب السوري ومصيره والأرض السورية، والهدف في مونديال سوريا متنقل وليس ثابتا فربما يكون النفط تارة، وأخرى يكون الأمن القومي لأحد اللاعبين، وتارة يكون الهدف فقط الإمعان في إذلال الشعب السوري، قد تستغرب وأنت تتابع مونديال سوريا أن عدد الفرق يكبر ويصغر حسب المصلحة، وللمفارقة فهناك فرق سورية تشارك في المونديال مع أنها فرق من الدرجة العاشرة أو ربما أكثر، غالبا ما يكون عمل هذه الفرق السورية ليس اللعب للمنافسة على البطولة، وإنما أداة في يد الفرق القوية لإحراج فريق ما أو إخراجه من المنافسة.

الملاعب متعددة وكثيرة، والفريق الذي يفوز لا يأخذ الكأس وإنما يأخذ الملعب مع الجماهير أحيانا، ليصبحوا من مشجعيه بالحب أو بالإكراه، لا يهم هذا التفصيل، ولا حتى بقية التفاصيل، فالحكم الرئيسي والحكام المساعدون لا يرون إلا ما يريدون ولا يهتمون بتقنية الفيديو "VAR"، فقط بعض الجماهير يتابعون الفيديو لكن من غير فائدة، لأن حكم الساحة لا يكترث بهم ولا بمشاعرهم فاللعبة هنا ليس لها قوانين ثابتة، وهي تتبدل مثل الأهداف، وفي الحقيقة هنا لا تنفع تقنية الفيديو رغم أنها نقلت ووثقت انتهاكات جميع الفرق من آلاف الإصابات والمآسي والمخالفات وغيرها، ولكن لم ترفع قط بطاقة صفراء أو حمراء إلا أن بعض الحكام يهددون ولكن دونما جدية.

وأما روسيا أحد الفرق القوية التي تنافس على البطولة، فقد استفادت كثيرا من اللعب في السنوات السابقة، وتعلمت جيدا كيف تتلاعب بالفرق؟ وكيف تكسب المباريات الواحدة تلو الأخرى؟ وكيف تقصي الفرق من المنافسة وكيف تسحق الجماهير؟، كل هذه التجارب سوف تساعدها في مونديال ٢٠١٨ المقام على أرضها.

فيما يخص فريق الأسد (فريق البراميل) الذي يقول إنه فريق "سوري" فحدث ولا حرج عن التسللات إلى منطقة جزائه، وطرد لاعبيه أحيانا بالجملة من بعض الملاعب، وإقصائهم من بعض المباريات تعسفياً، وتلقيهم الضربات من الفرق ومن الجماهير ومن الحكام وحتى من عمال النظافة في الملعب، لكن لا يهم ما زال حتى اللحظة يحتفظ بحق الرد، والمعلقين التابعين له يقولون إنه ينتصر، خاصة بعد أن عين المدرب الروسي "النمر" كابتناً لفريقه.

فريق الحرية (ثوار سوريا) هو الفريق الأكبر، لا زال يخوض المباراة تلو الأخرى ويتلقى التجاوزات على مرأى الحكام الرئيسين والمساعدين، الذين صموا آذانهم وأغمضوا عيونهم وأماتوا ضميرهم، فهم لا يأبهون للتضحيات ولا للتجاوزات، وإنما فقط يهتمون لمصالحهم وأهدافهم، ولكن الفريق مصمم على متابعة المونديال حتى النهاية، والحصول على ما يستحقه، وما خرج من أجله مهما كبرت وعظمت التضحيات.

عالم متحضر، يستطيع أن يحفظ اسم لاعب أضاع ركلة جزاء بالثانية واليوم والسنة وهوايته المفضلة، ولا يعلم كيف أضاع نظام متخلف حياة ملايين السوريين

وعلى وقع إقصاء كرواتيا لروسيا من مونديال روسيا بركلات الترجيح ٤-٣ يبقى الأمل بإقصاء روسيا من مونديال سوريا، وسيكون شرف مباراة اعتزالها في ملعب الحرية، ذاك الملعب الذي تختلف صفاته ومواصفاته عن باقي الملاعب الخضراء، فكل شيء فيه أحمر اللون، من أرضية الملعب إلى المدرجات وغير ذلك، بعد أن امتزجت جميعها بشلالات الدم المسفوك من الشعب السوري على يد روسيا وغيرها من دول الحضارة والعصابات التابعة لها.

عالم متحضر، يستطيع أن يحفظ اسم لاعب أضاع ركلة جزاء بالثانية واليوم والسنة وهوايته المفضلة، ولا يعلم كيف أضاع نظام متخلف حياة ملايين السوريين وآمالهم وأحلامهم، بل ربما يبكي لساعات وأيام لأن الفريق الذي يشجعه خرج من المنافسة، ولكن لا يكترث إذا خرجت آلاف الأرواح السورية من أجسادها تحت وقع البراميل وحمم الطائرات.

عالم لم يسمع بحمزة الخطيب أو بغياث مطر أو بمجزرة الحولة أو مجازر الكيماوي والكثير الكثير من الشهداء والمجازر التي فتكت بالسوريين وهم نيام في بيوتهم، أو مجتمعين حول موائدهم المتواضعة، أو من الجوع والبرد في خيام مهترئة.

ملايين الدولارات أنفقت على مونديال روسيا لتجهيز الملاعب والمكافآت للمشاركين وتحضير الفنادق وتهيئة الأجواء المناسبة للمشجعين، وللتغطية الإعلامية الدقيقة التي تهتم حتى بالتفاصيل التافهة، ولك أن تتخيل مليارات أنفقت على مونديال سوريا لقتل المواطنين العزل وتشريدهم وطردهم من بلادهم، وأيضا لتعزيز حدود دول الحضارة والإنسانية لمنعهم من دخولها.

نستطيع القول إن مونديال سوريا أسقط العالم الغربي والعربي والإسلامي، وأسقط مدعي الحرية والكرامة والقيم الإنسانية الكاذبة التي يستترون بها.

درعا.. هل كان بالإمكان أكثر مما كان؟

مع تسلم قوات النظام لمعبر نصيب الحدودي بين سوريا والأردن، ومع توارد أنباء عن بداية التفاوض بين مدن وبلدات ريف درعا الغربي مع الجانب الروسي، بعد اتفاق الأيام السابقة الذي تم التوصل إليه في الريف الشرقي، والذي يقضي بتسليم السلاح الثقيل وانتشار الشرطة العسكرية الروسية في المدن والبلدات مع عودة الأهالي لمدنهم وتسليم الفصائل لمواقعها على طول الحدود الأردنية لقوات النظام السوري، ينكسر عمود الثورة بشكل حاد وتتراجع لتضيق بأهلها في منطقة صغيرة بالشمال السوري.

رائد رزوق

ولأن الألـم هو المعلم الأول للإنسان، يدفعنا الوجع في هزيمتنا لنراجع أخطاءنا التي أوصلتنا إلـى هـذا المستوى الـذي لـم يكن يتوقعه حتى أشـد المتشائمين، ويفرض على الجميع أن يقفوا ليضعوا اليد على الجرح مهما كلفت هـذه المراجعة من ثمن، فلا هزيمة أشد من ألا نعرف أسباب الهزيمة.

كيف دخلت القاعدة وكيف تأسلمت الثورة؟

قلة من مناصري تسليح الثورة هم من رفضوا دخول القاعدة على خط الثورة ومشاركتها لمعارك الثوار، إذ كان الهدف ضرب النظام بكل شيء حتى بالشيطان نفسه، ومن هنا تم تجاهل أو حتى التسهيل لدخولها وافساح المجال لها من قبل الذين كانوا قادرين على منع تواجدها، ولا سيما فصائل الجيش الحر، الذين سُحروا بالخبرات القتالية وتقنيات التفخيخ وتصنيع المتفجرات، إلى جانب الشجاعة والجرأة التي يتمتع بها عناصر القاعدة القادمين من خارج الحدود.

بالمقابل كان الصوت الواعي الذي حذر من هذا التواجد ضعيفا ومنبوذاً، بل تم قمعه كما تم قمع مفردات ذات ارتباط وعلاقة بأهداف الثورة الأولى من الديمقراطية والمدنية والحرية، لتستبدل بمفردات غريبة كالجهاد وبلاد الشام واللكنة الخليجية في الخطابة.
واتسمت أسماء الكتائب من أسماء المدن والبلدات والشهداء إلى أسماء ذات صبغة دينية وإسلامية، ارتبط معظمها بمفردة الشام والإسلام، تأكيدا على أن التوجه الجديد قد تأثر بالمد الجهادي الذي جلبه عناصر القاعدة معهم.

كل هذا كان بضغط المال الخليجي، الذي جلب معه الأسلمة والتطرف، ولتنتشر مظاهر حف الشوارب وإطلاق اللحى وتقصير الثوب، ثم ليتم أدلجة عناصر الجيش الحر في بعض المناطق بشكل ممنهج تحت نظر قياداتهم بدروس شبه يومية يلقيها عليهم عناصر لها ارتباط بالقاعدة، ومن هنا بدأ السلاح افتراقه عن الثورة، إذ أفرزت الأسلمة شقاقاً كبيراً ما بين الثورة البكر بأهدافها الواضحة والبسيطة وبين أسلمة مستورة غريبة.

إلى جانب المال الخليجي ساعد الجانب التركي بغض النظر عن دخول المتطرفين من كل مكان إلى سوريا، بالإضافة للأردن والعراق ولبنان، والتي كان لكل منها دوره، وبعيداً عن غايات الأطراف المساعدة، إلا أن الخاسر الأكبر كان الثورة في هذا الدخول، الذي تبعه إنجازات ملحوظة في البداية لإثبات الجدارة والوجود من قبل الجهاديين، ثم ليتحول إلى كارثة حقيقية تحيق بالثورة والثوار والأهالي على حد سواء.

كانت المناطق المحررة طيعة في تنفيذ ما يروجه النظام، إذ كانت تنفي صفة التطرف عنها بينما يرتع مقاتلي القاعدة فيها، كما تم تحقير العمل المدني وتمجيد السلاح، والنظر إليه على أنه المخلص، فيما معارك شردت من أهالي الثورة وأتعبتهم أكثر مما خسر بها النظام.
وفر التطرف الذي شوه الثورة دولياً الحجة للمجتمع الدولي للتقاعس أكثر عن مساندة الثورة، ما جعل الثورة يتيمة بالمطلق، إلا من مساعد مشترط وصاحب قرار، ما حول الثوار إلى موظفين عند الدول الداعمة القليلة، وخلوهم من الإيمان بمعاركهم التي لم تعد ذات هدف واضح، يتخللها هجوم وانسحاب غير مفهوم، وتخبط في صراعات فصائلية أهدرت طاقات المقاتلين السوريين المخلصين.

خروج النشطاء

كما تسبب التطرف إلى خروج النشطاء والثوار الأوائل، والذين كانوا من أشد معارضي المجموعات الإسلامية المتطرفة، وكان لهذا الخروج أثراً انعكس خلال السنوات اللاحقة في إفراغ الساحة من الجانب المدني الواعي لصالح الجانب الجهادي المدمّر، ليتم صبغ المدن بسواد النصرة وداعش، ولتذوي فصائل الجيش الحر بمداهنات لهما، وبتبعية مذلة، حرصاً على وجودها الشكلي واستمراراً لمصالح شخصية ضيقة.
بالمقابل رفضت مناطق أخرى أي تواجد لداعش فيها، وقبلت بعناصر النصرة من أبنائها دون الغرباء على مضض، فأنهت الغوطة الشرقية أي تواجد حتى لخلايا داعش، وحاربت القلمون داعش بالإضافة لحروبها مع قوات النظام وميليشيا حزب الله اللبناني التي تسيطر على المنطقة، والتي كثيراً ما اتفقت مع داعش للضغط على الثوار، كما هو الحال أيضاً في درعا، والتي تمكنت من حصر داعش في بداية الأمر ضمن منطقة اللجاة، قبل أن يتمدد إلى منطقة حوض اليرموك، وبقيت تقاتله حتى هذه الأيام.

كما رفض أهالي درعا وجود مقرات للنصرة ضمن مدنهم وبلداتها، وأخرجوها إلى السهول والجبال بمجرد تصنيفها على لائحة الإرهاب، لتجري على إثرها اتفاقاً مع النظام، تخرج فيه قياداتها الأجنبية والمئات من عناصرها إلى الشمال السوري في كانون الثاني ٢٠١٦، ليصبح أكثر من ٩٠٪ من مقاتلي الجنوب من عناصر الجيش السوري الحر، وكذلك الحال في حمص.

التدخل الروسي

لم يمنع ذلك كله من أن تبقَ فصائل الجيش الحر مقبولة لدى الأهالي، والمخلص الوحيد بالنسبة لهم، وحتى على الساحة العامة، وعلى الرغم من كافة عيوبها، والتي من بينها قلة الخبرة العسكرية أو حتى انعدامها في بعض الأحيان، ووضع الرجل غير المناسب في المكان المناسب لغيره، إلا أن عناصرها كان هدف معظمهم واحد، وأثبتوا بسالة واستماتةً بشهادة العالم أجمع في سبيل تحقيق هدفهم، إلى أن جاء الاحتلال الروسي إلى سوريا، وبدأ ينكل بأهلها أضعافاً مضاعفة عما تمكن النظام بإجرامه من فعله.

ولم يكتفِ الروسي بمد النظام بمختلف أنواع الأسلحة المتطورة، ولا بجعل المدن والبلدات السورية حقول تجارب لأسلحته الجديدة، ولا حتى بدعم النظام في المحافل الدولية، والتغطية على جرائمه، وتزييف الحقائق وتشويهها، وتضليل ليس الرأي العام العالمي لأنه يعرف الحقيقة ويتجاهلها ويمضي بما يصب في مصلحته دون الاكتراث بها، ولكن لدى الشعوب التي تشاهد وتراقب وتبحث عن الواقع الحقيقي.
وفضلاً عن ذلك، استعاد العدو الروسي مكانه كقطب ثانٍ في العالم رغماً عن العالم كله أو برضاه ربما، وبحنكته وخبثه وإجرامه تلاعب بالدول قبل أن يتلاعب بفصائل الجيش الحر والقوى المسيطرة على الأرض، وابتدع مؤتمرات واتفاقيات، أوهم تلك القوى بأنها خلاص السوريين، وكان الضامن فيها، والناكث الأول ببنودها، وتمكن من الاستفراد بموجبها من المناطق التي كان من المفترض أن يكون الحامي لها، وباستخدام كافة الضغوطات على الدول والقوى الثورية في سوريا، أعاد للنظام المنطقة تلو الأخرى، ليكون اليوم دور درعا، وقبله الغوطة وريف حمص والقلمون وجنوب دمشق وغيرها، وغداً إدلب، ولتنتهِ الثورة السورية عند هذا الحد، بعد نحو ٨ أعوام من العفوية والإصرار والعزيمة في سنواتها الأولى، والتخبط والرضوخ في عاميها الأخيرين، ولكن دون أن يتوقف الموت السوري.

تبعية الفصائل

فصائل الجيش السوري الحر التي حافظت على اعتدالها، لم تمتلك قرارها، ولم تحافظ على أهدافها، باستثناء قلة قليلة تعرضت للكثير من الضغوطات والمساومات، فرضخت وحصلت على دعم مستقل، أو اندمجت ضمن تشكيل جديد، أو صمدت فظلت دون دعم تحارب كل يوم بسلاح، منها من استطاعوا إنهاءها، ومنها من اغتيلت قياداتها، ولكن الأمر لا يخلو من بقاء بعضها حتى الآن بعناصرها محافظة على الأهداف التي خرجت لأجلها.

ثورة بلا قيادة

كما يرى الكثيرون أن غياب القيادة الموحدة سواء العسكرية أو السياسية أحد أبرز أخطاء الثورة، التي لم تتوقف يوماً عن جلد ذاتها، والوقوف بالمرصاد لكل شخصية تنال قسطاً من الظهور، وليصبح التخوين ميزة النشطاء والثوار والمقاتلين، دون مراعاة لمزايا وحدة القرار وسلبيات التشرذم والصراع، على عكس ما مارسه العدو من تمسك بوحدة قيادتهم والإصرار على الالتفاف حولها.

وجميع ما ينطبق على الفصائل، ينطبق أيضاً على السياسيين والمعارضة السياسية، والتي كانت خجولة ومتواضعة، ولم تتمكن من انتزاع شرعيتها بالقدر الكافي من السوريين الذين منحوا ثقتهم لكل قيادة جديدة أملاً في أن تكون أفضل من سابقتها، غير أن تخبطها هي الأخرى، وتشرذمها بين الدول التي تدعمها، كان أحد الأسباب في فشلها.

وليس من باب التخوين، ولا الجلد والطعن بالفريسة، وإنما محاولة لاستكشاف أخطائنا، نعم هي أخطاؤنا جميعاً، فالجميع قصّر وكل منا كان يترتب عليه واجبات.

تترك درعا اليوم لتنهشها أنياب العدو، فيما تزال النصرة وغيرها على عاداتهم القديمة في شن معارك وهمية وخلبية لإضفاء الشرعية لهم، وترويعاً للأهالي في البلدات القريبة من الجبهات كما يحدث الآن في ريف حماة الشمالي، في طريق يبدو فيه أن التعلم من تجارب الماضي أمراً مستبعداً، في حين يجب أن يسارع الجميع لاستبعاد السبب الأول في ضعف الثورة، وذلك بإزالة التنظيمات الجهادية من المناطق المحررة.

أو تتحرك فصائل المعارضة.
أما داعش فكانت في كثير من المناطق بالمرصاد لفصائل المعارضة، والتي كلما بدأت معركة ضد قوات النظام، باغتتها من الخلف وكانت الخنجر في ظهرها، لتقع الفصائل ما بين نيران داعش والنظام، فأصبحت الشماعة التي يعلق الجميع عليها فشله، ولتتحول إلى هدف أولى للفصائل التخلص منه قبل التوجه للنظام، بحجة حماية ظهورها، ولكن الحقيقة كانت الأوامر هي من حولتها إلى هدف، واستنزفت الآلاف من الشباب السوري من الشمال إلى الجنوب والشرق والغرب.

في الجنوب "الموك"، وفي الشمال "الموم"، وفي الاثنتين كانت فصائل الحر التي تتمرد، أو تقوم بخطوة دون انتظار الأوامر تلقى عقابها، من تشهير وتخوين واتهامات إلى حل كامل أو جزئي لها، مروراً بإعادتها خطوات مضاعفة للوراء جراء محاولتها التقدم بخطوة للأمام، وكثيراً ما أعيدت مناطق بسبب محاولة فصيل أو مجموعة فصائل للسيطرة على نقطة استراتيجية، وكثيراً ما أقدموا على إطلاق معارك وهمية لساعات أو أيام، بغض النظر عن إدراكهم منذ البداية بأنها وهمية، لكن الأهالي باتوا في هذه الناحية أكثر خبرة ووعياً في هذه النقطة، دون أن تتعلم

انتقادات واسعة حول تشكيل محلي سراقب بتوقيع هيئة تحرير الشام

خاص زيتون

نشرت وكالة إباء التابعة لهيئة تحرير الشام مقطعا مصورا لما وُصف بأنه جلسة انتخابات لرئاسة المجلس المحلي التي أجراها مجلس وجهاء سراقب يوم الجمعة الماضي ٦ تموز، الذي تم فيه تسلم رئاسة المجلس للمرشح الوحيد.

وظهر في المقطع المصور رئيس المجلس المحلي السابق "مثنى المحمد" وهو يعلن عن عدم ترشحه لولاية جديدة لرئاسة المجلس المحلي وعدم قبوله لتمديد ولايته السابقة، وتعهده بأن يسلم رئاسة المجلس للرئيس الذي يختاره الناس، وفي محاولة من زيتون لمعرفة أسباب ذلك الإعلان من رئيس المجلس السابق امتنع "مثنى المحمد" عن الإجابة.

كما تحدث "عضو لجنة الانتخابات" بحسب تعريف إباء "عبد الباسط هزاع" عن تقدم ثلاثة مرشحين، أعلن أحدهم عن انسحابه فيما تغيب الثاني ليفوز الثالث بالتزكية وبموافقة جميع الحضور من مجلس الوجهاء الجديد.

وقال الناشط "فضل الحسان" إن اللجنة التحضيرية التي تم تشكيلها من قبل النشطاء والقوى الثورية في المدينة قد قوبلت بالرفض والتهديد من قبل هيئة تحرير الشام، مضيفاً أن تفاهما جرى بين اللجنة التحضيرية ومجلس الأعيان على رفض تشكيل المجلس المحلي بانتخابات يجريها مجلس الأعيان والاتفاق على انتخابات عامة.

وأوضح حسان أن الاتفاق تم رفضه من قبل هيئة تحرير الشام أيضاً، ليتم تشكيل مجلس جديد باسم مجلس الوجهاء الذي لم يشارك بتشكيله أيا من نشطاء المدينة أو فعالياتها.

وقال أحد النشطاء لم يرغب بذكر اسمه إن معظم الشخصيات التي تشكل مجلس الوجهاء غير معروفة لأهالي المدينة، كما لم يعرفوا كيف تم تشكيل هذا المجلس، وهو ما ينفي شرعيته وشرعية المجلس المحلي الجديد بالمجمل.

ويشير البعض إلى أن اتفاقا واضحا تم ما بين بعض الشخصيات المرتبطة بالمنظمات المانحة الموجودة في تركيا وشخصيات في الداخل مع هيئة تحرير الشام لتمرير الانتخابات بهذا الشكل الغامض، بهدف تحقيق مصالح مالية لكلا الطرفين.

ويتواجد في الأراضي التركية أفرادا من ذوي العلاقة مع المنظمات المانحة لهم صفة المستشارين أو المنسقين، تعتمد عليهم المنظمات المانحة في تقديم الدعم للمجالس المحلية، أصبحوا يملكون نفوذا في تشكيل المجالس المحلية في الداخل السوري.

ويتساءل الأهالي في مدينة سراقب عما يمكن أن يحمله هذا الشكل من التشكيل لمجلسهم المحلي الذي لم يشاركوا فيه ولم يؤخذ رأيهم فيه، من فائدة للمدينة بعد تجارب متكررة أثبتت فشل المجالس المعينة التي لا تخدم إلا مصالح أفراد وفصائل بحد ذاتها كهيئة تحرير الشام المسيطرة، والتي تتطلع إلى ما يمكن أن يدره المجلس المحلي من مبالغ تستجر من دعم المشاريع.

كما تساءل الأهالي حول معنى أن ينسحب مرشحان من أصل ثلاثة مرشحين، ويتعهد رئيس المجلس السابق بعدم الترشح، منوهين إلى ما تقوم به هيئة تحرير الشام من ضغوط على المشاركين في العملية ليتم تشكيل المجلس كما تحب.

وكانت هيئة تحرير الشام قد شكلت في ٤ حزيران الماضي مجلسا لمدينة إدلب لم يلق أي صدى لدى الأهالي الذين سئموا من تغيير الأسماء والإبقاء على الجهات ذاتها، معتبرين أن ما تقوم هيئة تحرير الشام هو ذر الرماد في عيون المجتمع الدولي دون أي اهتمام بمصلحة المواطن وخدمته.

وقالت مصادر أهلية حينها إن هناك صراعا ما زال يدور في المحافظة ما بين حركة أحرار الشام من جهة وهيئة تحرير الشام من جهة أخرى، ظهر في شكل تكتلات وتحالفات سياسية تهدف إلى تشكيل مجلس مدني لإدارة المدينة، وأضافت المصادر بأن مسؤول حكومة الإنقاذ في المدينة قد هدد هذه التكتلات في حال اتخذت مثل هذه الخطوات، مبرراً أن هذا من اختصاص الحكومة، وهو ما يفسر سرعة تشكيل مجلس مدينة إدلب بهذا الشكل وبهذا الغموض.

في وقت تتجه فيه أنظار السوريين إلى ما يجري في درعا وما يحمله سقوطها من مرحلة خطيرة على الثورة السورية، قد تكون حلقتها الأخيرة، يتجه البعض ممن لديهم القدرة على تصويب الأمور وتجنيب إدلب مخاطر هيئة تحرير الشام إلى التوافق مع هيئة تحرير الشام وزيادة الارتباط بها، بتشكيل مجالس محلية مشكوك في خلفياتها وارتباطاتها مع النصرة، ما يضاعف خطر توجه النظام وروسيا إليها في حملتهم المقبلة مع رضى دولي محتمل.

هيئة تحرير الشام تجبر نشطاء في سراقب على حل مجلس الأعيان وعدم التدخل بالانتخابات

استدعت هيئة تحرير الشام اليوم عدداً من النشطاء الذين شاركوا في تشكيل اللجنة الانتخابية وساهموا بوضع النظام الداخلي لانتخابات محلي سراقب العامة التي كانوا يعدون لها قبل أن تجري هيئة تحرير الشام انتخاباتها الأخيرة من خلال مجلس الوجهاء الجديد.

ونشر الناشط "فضل الحسان" أحد المشاركين في تشكيل اللجنة الانتخابية والمقرب من النشطاء الذين تم استدعائهم على صفحته الشخصية، أن هيئة تحرير الشام قد قامت بالضغط على المطلوبين وهم خالد درويش وحمزة الأبرش وأحمد علي العبود، إضافة إلى رئيس مجلس الأعيان رضا هلال الذي تم احتجازه لوقت قصير، وذلك بهدف توقفهم عن ممارسة العمل السياسي والقبول بمرشح الهيئة "ماهر نجار".

وأضاف "الحسان" أن الاستدعاء للنشطاء الذي حصلت زيتون على نسخة منه، تم من قبل ملثمون كما تم التحقيق معهم من قبل ملثمون وذلك في مقر هيئة تحرير الشام المسمى المقر /٨٠/ الأمني، قبل أن يطلق سراحهم وتوقيعهم على تعهدات بمطالب الهيئة.

وأوضح الحسان في منشوره أن الدعوة التي وزعها مجلس الوجهاء الذي أجرى الانتخابات الأخيرة للمجلس المحلي كانت دعوة خاصة لبعض المحسوبين على هيئة تحرير الشام، ولم تكن دعوة عامة كما ادعى مجلس الوجهاء.

ودعا الحسان إلى رفض نتائج الانتخابات والتمسك بالعملية الديمقراطية في مدينة سراقب، وعودة اللجنة الانتخابية لممارسة عملها في انتخابات عامة وشفافة، متهماً جهات مدنية بالتواطؤ مع هيئة تحرير الشام لإخراج الانتخابات بهذا الشكل، الذي لاقى انتقادات واسعة من قبل الأهالي.

رد الأهالي على أنباء فتح معارك بريف حماة

خاص زيتون

تناقل ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي يوم الثلاثاء الماضي، بياناً للمجلس المدني الثوري في ريف حماة، أعلن فيه عن إضراب كامل في المنطقة، وذلك تعبيراً عن رفضه إطلاق أي عمل عسكري من محور ريف حماة.

وجاء في البيان: "نحن أهالي ومجالس الشورى والفعاليات المدنية في ريف حماة الغاب، قلعة المضيق، شحشبو، كفرنبودة، الهبيط، نعلن عن إضراب كامل اعتباراً من يوم الغد الأربعاء الموافق ٢٠١٨/٧/٤، ويشمل الإضراب قطع للطرقات ومنع أي عمل عسكري غير مجدي وليس له أي أهمية استراتيجية، ويتسبب في تهجير ما يزيد عن ٢٠٠ ألف نسمة، وتدمير المنطقة بالكامل".

وطالب البيان الفصائل بتغيير محور العمل إلى منطقة استراتيجية كالساحل، بحيث تضرب النظام في حاضنته، محذراً من دخول أي مسلح إلى المناطق المذكورة في البيان، وسيتم اعتباره هدفاً للمدنيين، بحسب البيان، والذي لم يتم التأكد من صحته بعد.

وكانت أنباءاً قد تواردت خلال الأيام الثلاثة الماضية، تفيد بنية عدة فصائل فتح معركة بريف حماة نصرة لدرعا، وذلك عقب إعلان كلاً من هيئة تحرير الشام وجيش العزة وتنظيم حراس الدين وجبهة أنصار الدين استعدادهم لتشكيل غرفة عمليات عسكرية مشتركة بينهم، بهدف تخفيف الضغط عن درعا من الحملة العسكرية التي يشنها النظام عليها، والذي جاء رداً على دعوة وجهتها تحرير الشام لفصائل الشمال في ٢٤ حزيران الماضي، وهو ما تسبب بردة فعل شعبية معارضة عند أهالي بعض البلدات الواقعة على خط الجبهة، فيما أيدها آخرون.

وذكر مراسل زيتون أن حركة شعبية تصدرت الموقف، في كل من بلدة "كفرنبودة" ومدينة "قلعة المضيق"، في محاولة منها تشكيل جبهة شعبية تقف بوجه العمل، وتعرقل فتح المعركة، لاسيما وأن هاتان البلدتان تقعان على تماس مباشر مع مناطق سيطرة النظام في ريف حماة.

واستنكر بعض الأهالي ومن بينهم "سعيد المحمد" اختيار جبهات ريف حماة التي تجاورها قرى وبلدات مكتظة بالأهالي والنازحين، وترك جبهات أخرى أكثر تأثيراً على النظام، وفيها تواجد أقل للمدنيين، كجبهة الساحل وحلب وبعض مناطق ريف حماة الشمالي.

فيما أيد بعض أهالي المنطقة العمل العسكري أياً كانت عواقبه، ومن بينهم "محمود السليمان" والذي قال لزيتون: "النظام سيقصف، والطائرات الروسية والنظامية ستغير، وسيكون الانتقام من أي معركة على أي جبهة من ريف إدلب الجنوبي وريف حماة، فلماذا نعارض فتح معركة تكون نصرةً لأهل درعا وتخفيفاً للضغط عن ثوارها، ودعماً لصمودهم، وحتى لا يتسنى للنظام الاستفراد بالمناطق الواحدة تلو الأخرى، يجب علينا أن نتصدى له معاً في الشمال والجنوب وفي آن واحد".

ونشر راديو محافظة إدلب اليوم، نتائج استطلاع رأي كان قد أعلن عنه قبل يومين، وبحسب الراديو فإن ٦٨٪ من المصوتين يؤيدون فتح عمل عسكري في الشمال السوري في الوقت الحالي، بينما لا يؤيده ٣٢٪ من المصوتين الذين بلغ عددهم ٥ آلاف مصوتاً، وتنوعت التعليقات على الاستطلاع بين تأييد ورفض وإشارة إلى نقاط مهمة قبل الشروع بأي خطوة.

فاعتبر "حسن سرجاوي" أن أي عمل عسكري في الظروف الراهنة محكوم بالفشل، لا سيما في ظل الفلتان الأمني الكبير الذي تعيشه المنطقة، والصراعات الفصائلية الكبيرة وغيرها، فالأولوية من وجهة نظر السرجاوي حماية المنطقة والاستعداد لأي اعتداء محتمل عليها، بالإضافة إلى تنظيف وتنظيم البيت الداخلي، بحسب تعبيره.

أما "فراس الحمروق" فقال إن العمل العسكري يجب أن يكون نحو الساحل وكفرية والفوعة وريف حمص الغربي.

بينما أيد "عبد الفتاح قطاش" العمل العسكري، مضيفاً: "عندما خرجنا ضد النظام هل كنا نتوقع أن يضربنا بورد، أو أن يستقيل، أو كنا نتوقع قوات دولية تسقط الأسد.. حرب مع الأسد حتى نموت أو يهلك الأسد".

في حين أشار "صهيب سالم" إلى نقاط المراقبة التركية المتواجدة في أرياف إدلب وحماة وحلب، والتي تعتبر نقاطاً فاصلة بين النظام والشمال، والتي تحد من إمكانية إطلاق أي معركة في المنطقة.

وتأتي مخاوف أهالي ريف حماة من النزوح دون وجود أي تقدم لفصائل المعارضة على الأرض، وذلك على غرار أكثر من ٦ محاولات سابقة للفصائل، نزح على إثرها الأهالي وتعرضت مدنهم وقراهم لقصف مكثف سقط على إثره العديد من الشهداء والجرحى من أبناء المنطقة، وفشلت قوات المعارضة في إحراز أي نصر فيها.

وتجدر الإشارة إلى أن مدينتي كفرزيتا واللطامنة، وقرى الزكاة والأربعين والصخر والجنابرة ومعركبة بريف حماة الشمالي، تتعرض معظمها لقصف شبه يومي من قبل قوات النظام، بقذائف المدفعية حيناً والهاون أو الدبابات والصواريخ حيناً آخر، وتتسبب في بعض الأحيان بسقوط شهيد أو جريح، في حين لا تسفر عن سقوط إصابات بين المدنيين في أحيان أخرى، وكان آخر استهداف لها اليوم الأربعاء.

بينما شن الطيران الحربي التابع لقوات النظام عدة غارات جوية على منطقة تل حوير ومحيط تل بزام وأطراف نقطة المراقبة التركية شرق مدينة مورك بالريف الشمالي، وتعرضت مدينة كفرزيتا وقرى الجنابرة ولحايا والصياد ومعركبة والزكاة لقصف مدفعي وبقذائف الهاون، دون أن تسفر عن وقوع إصابات، وذلك يوم الاثنين الماضي، عقب محاولات تقدم فصائل المعارضة للسيطرة على عدة نقاط في محيط تل بزام.

تداعي أفكار

سحر الأحمد

ذات ذكورة قال: أنا خلطة اجتهدت عليها سنين عمري حتى صرت ما أنا عليه.. متعب من أناي، محبوس بوهمي الكبير، أحسني مبعثراً بمكوناتي، أي ضياع أصاب إنجازي؟ قالها واختفى.

حائرة هي بأي توقيت وزمان تفسخ نزفها، أحين يناديها صوته الغائب فتصحو؟ أم عندما توهم نفسها بمناسبة لتحتفل مع الليل بالغائب الحاضر فتضرجه حباً وعتاباً وآهات؟ أم لأنها ذات هيام غير معلن توجته بتاج الإمارة وأوصته بمزروعات قلبها خيراً فخذلها؟!.

تنظر من خلف زجاج القطار، تمر على خيالات وجعها، فيتكاثر أحياناً، ويتقزم أحياناً، ومرة يتحول لزوبعة وغيم ومطر.

كانت تلتقي به كثيراً عند صديقتها، والتي أصبحت صديقة مشتركة بل أكثر من ذلك، بسهرة من السهرات سحب منديلاً ورقياً وكتب لها ما تيسر من نثر الروح، وهي الممتلئة بالرومنسية المخنوقة.

قرأها بدهاء وعرف كيف يكتبها ويهديها ذاتها.

ملأت فرحتها الدنيا حتى أن كل من عرفها في الماضي مسه فرحها، إذاً كان لا بد في بلاد العرب أن يعلن حبهما حباً شرعياً.. وكان.

في بلادها ولدت من رحم الاستبداد ثورة شعبية تطالب بالإنسانية، هي إحدى الكثيرات المؤمنات بها، فانخرطت بالواجب الوطني بشكل سري، لكن حدث المتوقع، اعتقلوها مناهضي الثورة وجرموها بأحكام ترقى لمجرمي الحرب، أودعت في مكان لا تتعدى مساحته المترين.

كانت تناديه، تتحدث إلى روحه أياماً طوال لإيمانها أنه يملك شيئاً من يقين العدل فتبقى الصابرة القوية.

مرت عليها أياماً وليال على هذا الحال، حتى ألفت الجدران المطلية بالسواد، وباب الحديد السميك الطويل، حتى رائحة بلاط زنزانتها العفنة تصادقت معها، كانت تستحضره بأفكارها فيكبر قبرها ويكبر، وتتلون الجدران وتتجسد الحياة.

حين فقدها تواصل مع أهلها الذين دخلوا دائرة الجحيم واستماتوا كي يعرفوا لها سبيلا، ما كان منه لأهلها سوى جملة: «إذا كان وجودي معكم ذا نفع فسأكون.. لكني أعرف أنني لا أقدم ولا أؤخر».

بعد مفاوضات وتبادلات يصدر أمر الإفراج عنها، لتخرج من قبرها الصغير لقبرها الكبير، فرحتها بالعودة إليه تضاهي فرحتها بالعودة إلى الحياة، ليقينها بأنه سيتكفل بترميم ما تهدم منها في منفاها، لكن صدمتها به كانت مقتل.

نتوارى عن الحقيقة التي نعرفها وتعرفنا، نهرب منها كطفل كسر مزهرية الكريستال التي تحبها أمه وينتظر العقاب.

من منا لم يمسِ على قارعة صدفة بذلك المدعو حباً؟، نفرح بالقادم بلا موعد أو قرار، نلهو معه، نلهث معه، وننسى أننا يوماً ستكون لنا معه محطة أخيرة، الحقيقة التي هي المنبع والمصب وما كنا سوى مجرى.

بعد مكابرات استسلمت لمرضها به، قالت: «أنا مريضة..!، فليكن حتى المرض يكون حالة صحية أحياناً».

خافت أن يأخذ أطباء الروح فيه قراراً بأن تشفى منه، دافعت عن مرضها به حتى الشروق الأخير، وكل مرة تراه فيها يكون الشروق الأخير.

من بعيد تمتمت عرّافة: «أفي الألم تتلذذون؟»، ثم تابعت: «نعم أجمله ما يوجع».

كيف يمكن لإدلب أن تتفادى السقوط؟

دفع التخلي الأمريكي عن فصائل الجنوب وسقوط أجزاء كبيرة من درعا تحت براثن قوات النظام والقوات الروسية، إلى رفع درجة الخطر لدى أهالي إدلب والمهجرين فيها وفقدانهم الثقة إلى حد كبير بمن كانوا يعتبرون أصدقاء الشعب السوري.

ومن هنا فإن سؤالا مؤرقا يطرحه السوريون في الشمال على أنفسهم: هل هناك خصوصية لمحافظة إدلب تدفع التركي إلى عدم التخلي عنها كما تخلي الأمريكان عن درعا؟ وإلى أي حد يمكن للتركي أن يذهب بالتمسك بهذه المنطقة في ظل الشره الروسي الأخير؟

أسامة الشامي

وربما كانت الأنباء عن التهديد التركي في حال تم ارتكاب تجاوزات في منطقة التصعيد في إدلب إلى سقوط اتفاق استانة وسحب نقاط المراقبة التركية هو ما آثار زعر مدنيي هذه المنطقة، لما لهذا الانسحاب من عواقب قد تفضي ببساطة إلى سقوط محافظة إدلب.

وبينما يعول البعض على الموقف التركي نظراً لخشيته من تدفق المزيد من اللاجئين السوريين إلى أراضيه جراء عملية عسكرية في المنطقة، يُذكّر آخرون بالموقف الأردني وإغلاق الحدود بشكل كامل أمام النازحين الذين فروا باتجاه الحدود الأردنية، كما يلفتون إلى السور العازل الذي أقامته تركيا على طول الشريط الحدودي مع سوريا، وصعوبة الوصول إلى الأراضي التركية في الوقت الحالي، فكيف بها في حال وجود عملية عسكرية في المنطقة، ويرون أن تركيا ليست بحاجة لتخاذ الإجراءات الاستباقية اللازمة لذلك، في الوقت الذي ما تزال فيه الكثير من الجهات والأهالي في حالة سبات وتعويل، وانتظار خطوات النظام وروسيا للبدء بالتجهيز للرد عليهما وفقاً لخطواتهما.

ورغم ذلك فإن البعض يتطلع إلى نتائج اللقاء المرتقب الذي سيجمع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، والذي من المؤكد أن يتم فيه مناقشة الوضع السوري وقضية التواجد الإيراني في سوريا.

بالمقابل يدور الحديث الآن عما يمكن أن تقوم به القوى والأهالي في محافظة إدلب، من خطوات استباقية كنوع من التحصين والاستعداد، أو على الأقل ترتيب الوضع الداخلي بشكل يسمح بالصمود، فيما تتعالى بعض الأصوات التي تدعوا إلى وضع الرأس بالرمل، وتجنب الحديث عن سيناريوهات سقوط إدلب، خوفاً من إثارة الرعب والقلق لدى الأهالي، الذين لم ينسوا أبدا ما جرى في بداية العام الحالي، وكأن عدم الحديث بالأمر يمنع وقوعه.

ما بين الحرب الإعلامية والخطوات الاحترازية.. رأي سياسيي إدلب

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن مصير إدلب، والتي تحولت لمعقل للثوار ومعارضي الأسد، وعن سيناريوهات مختلفة لمصيرها، كان أسوأها سيناريو محاولة التقدم العسكري عليها ونية النظام بهذا الشأن، والذي ظهر بعد الغدر بمناطق التصعيد الثلاث الأخرى، ولا سيما منطقة درعا التي سقطت بمطب المصالحات الإجبارية، بصفقات دولية بين أمريكا وروسيا وإسرائيل.

ويشكك البعض في الجهات التي تبحث في سيناريو إدلب، إذ يرون أن هذه التهديدات لا تتعدَ الكلام والتصريحات الإعلامية، وأن كل من يروّج لها، هو بمثابة بوق للنظام، وذلك لأن في إثارة هذا الموضوع ترويع لأهالي إدلب، وزيادةً للضغط عليهم.

في حين يؤكد الكثيرون على أن هذا السيناريو حتى ولو كان مجرد تصريحات إعلامية، فلا بد من مناقشته وأخذ الحيطة والحذر منه، ووضع الخطط والإجراءات الاحتياطية اللازمة من أجل التصدي لقوات النظام، والتنسيق على كافة الصعد خوفاً من تنفيذ النظام لتهديداته، لا سيما في ظل فقدان الثقة الدول الضامنة والمجتمع الدولي، بعد كل ما لاقاه السوريون من غدر وتخاذل هذه الجهات.

رئيس مكتب إدلب في حركة نداء سوريا «عبد المجيد اليوسف» تحدث لزيتون عن الخطوات الاحترازية التي يجب أن تتخذ بهذا الصدد بقوله:

«الخيارات أمامنا محدودة جدا، وعلينا أن نعمل جميعاً وعلى عدة أصعدة، فمن الناحية العسكرية يجب أن نعزز خطوط الدفاع عن جميع المناطق المحررة، وأن ننشئ التحصينات، ولا نسمح بوجود أي ثغرة ضمن مناطقنا، بالتوازي مع العمل على الصعيد السياسي والتواصل مع الضامن التركي وممارسة الضغط عليه، وذلك على كافة المستويات سواء الأحزاب أو التجمعات أو المنظمات وحتى المجتمعات المدنية، كي يأخذ دوره كضامن لهذه المنطقة، ويمنع أي تصعيد عسكري تتعرض له المنطقة بحسب الاتفاقيات التي وقع عليها، بالإضافة إلى العمل على تعزيز الروح الاجتماعية، ورفع الحالة المعنوية للأهالي في المناطق المحررة بالشمال السوري».

ويرى نائب رئيس تجمع سورية الثورة «علي السلطان» أنه لا بد من العمل على توحيد المنطقة سياسياً وعسكرياً وخدمياً، ووضع خطة استراتيجية لكافة الاحتمالات المتوقعة، وتجهيز كافة الجبهات على حدود التماس مع قوات النظام، وتشكيل غرفة عمليات مركزية تكون صاحبة الصلاحية باتخاذ القرارات على الجبهات، بالإضافة إلى الاستعداد الكامل لتفادي الضربات الجوية، من خلال العمل على تدشين الجبهات وحفر الأنفاق والاعتماد على التمويه، وفتح عدة جبهات معاً، فضلاً عن الحشد الشعبي الثوري، وتعبئته ليكون رديفاً للقوات الثورية على الجبهات، وتوحيد الخطاب الإعلامي، والتركيز على الإعلام الثوري الهادف.

ويشكك البعض في الجهات التي تبحث في سيناريو إدلب، إذ يرون أن هذه التهديدات لا تتعدَ الكلام والتصريحات الإعلامية، وأن كل من يروّج لها، هو بمثابة بوق للنظام، وذلك لأن في إثارة هذا الموضوع ترويع لأهالي إدلب، وزيادةً للضغط عليهم.

كما لا بد من العمل على ضبط الأمن من خلال التنسيق بين كافة المناطق، واستنفار الطاقات من مجالس محلية وهيئات ونقابات وتجمعات سياسية وثورية، وتحملها لمسؤولياتها أمام الأهالي، وتفعيل دور الشرطة الحرة، والاستعداد النفسي لأي طارئ، وفي الوقت ذاته رفع الروح المعنوية لدى الأهالي، وذلك من خلال بث خطابات ترفع من معنويات الحاضنة الشعبية، لأن الأمر ينعكس بشكل إيجابي على قوة الثورة العسكرية، المتمثلة بالفصائل الموجودة، بحسب السلطان.

أما بالنسبة للسيناريوهات المطروحة بشأن إدلب قال مؤسس الهيئة السياسية ورئيسها الأسبق الناشط السياسي «رضوان الأطرش» لزيتون:

«تتجه أنظار السوريين عامة نحو إدلب والشمال السوري ككل، وذلك بعد التطورات الأخيرة في درعا وما سبقها في جنوب ووسط سوريا، وانحسار الفئات الثورية والمعارضة للنظام في الشمال، وهناك اليوم خيارين أمام المنطقة، الأول استمرار العمل باتفاقية خفض التصعيد، والانتقال لوقف إطلاق نار شامل، يبدأ بعدها مسار الحل السياسي، أما الخيار الثاني فهو انتهاء العمل بخفض التصعيد واللجوء للعمل العسكري، وعندها تكون الخيارات مفتوحة، ويمكن لتركيا أن تنسحب من الاتفاقية، وتسحب نقاط مراقبتها من الشمال السوري، لتكون نتيجة العمل العسكري هي من تحسم الأمر».

وعن دور الفعاليات الثورية والسياسية، قال الأطرش: «المطلوب منها تنظيم الحراك الثوري والمدني، بحيث يكون عملها متلازماً مع الخيارين السابقين، لأن الوقوف دون أي حراك، لن يزيد الوضع إلا تعقيداً».

فترة مصيرية ومفصلية بواقع الثورة، إما أن تفضي لحل سياسي، لا يرقى لحجم تضحيات الشعب السوري، لكنه ينهي مظاهر الحرب، كما يرى بعض المحللون، والذين يعتبرون أن هناك جزئيات مخبأة من اتفاقيات أمريكا وروسيا، قد تصل لتحول سياسي شكلي، يبعد الأسد، أو أن هذه الفترة ستكون فترة تنحصر بها الثورة بالشمال السوري، تحت المظلة التركية في الوقت الحالي، ولكن مستقبلا تبقى الأمور بحكم المجهول، وهذا ما يدعو كل النخب الثورية من نشطاء وسياسيين ومفكرين بالشمال السوري، للتنبيه وإعداد العدة لكل خيار وارد، رغم كل التطمينات التركية حول هذه المنطقة حالياً.

توقعات الشارع للموقف التركي

يعيش أهالي محافظة إدلب بحالة ترقب وقلق من احتمالية قيام قوات النظام والميليشيات الموالية لها بدعم روسي، بحملة عسكرية على المحافظة، على غرار ما حصل في الجنوب السوري، رغم وجود اتفاق لخفض التصعيد في المنطقة، والذي فتح باباً واسعاً للتحليلات والتكهنات، والتصريحات والتسريبات.

وتناقلت وسائل التواصل الاجتماعي العديد من آراء الأهالي بين مشكك ومتحفز، فيما عرض بعضهم سيناريوهات لما يمكن أن يقوم به الأهالي بعد فقدانهم الثقة بالفصائل العسكرية المسيطرة على المنطقة.

من أبرز المنشورات التي تناولتها غرف الأخبار في مواقع التواصل الاجتماعي يقول أحد التعليقات باسم «عبد المنعم»: «بعيداً عن حالة التهويل والتضخيم، لما قد يحصل من محرقة وحرب طاحنة، وبعيداً أيضاً عن حالة الاطمئنان التام لما قد يحصل من هدوء طويل، وأمن ورخاء، فإن المنطق يفرض علينا التفاؤل بالأحسن، والاستعداد للأسوأ، والتجهيز بدل اليأس، والعمل بدل العجز».

ويناقش عبد المنعم القدرات والإمكانيات المتوفرة في محافظة إدلب سواء أكانت من الناحية البشرية، إذ احتضنت المحافظة آلاف المقاتلين الوافدين إليها من مناطق سورية عدة، بالإضافة لأبنائها الذين خاضوا عشرات المعارك على جبهاتها وجبهات حماة وحلب والساحل، أو من الناحية الاقتصادية، حيث تتمتع إدلب بإمكانيات تسليحية وغذائية جيدة، على حد تعبيره، مؤكداً على ضرورة التجهيز والإعداد للاحتمال الأسوأ بكل قوة وجدية، عبر نفير كامل، وتحصين واستعداد تام على مختلف الصعد.

«توحيد الفصائل، وتوحيد قرار السلم والحرب لكل الجبهات في الشمال (الساحل - حماة – حلب) وتحصينها، وتشكيل مجلس لقيادة الثورة يكون المخول الوحيد باتخاذ القرارات أو التفاوض، وإخلاء المدن والبلدات من كافة المظاهر العسكرية من مقرات وحواجز وغيرها، وتفعيل قضاء موحد وجهاز أمني لضبط الأمن، وشحذ الهمم وإعادة روح الثورة، ووجوب انخراط الجميع بالدفاع عن مناطقهم»، هي أبرز الخطوات التي رأى عبد المنعم أن على الشمال اليوم اتخاذها.

فيما اعتبر «أحمد نور الرسلان» أن كل ما يروج عن عملية عسكرية للنظام باتجاه إدلب، هو أمر غير صحيح ومنفي، وهو في سياق الترويج الإعلامي، لزرع الوهن النفسي في نفوس المدنيين، وأن ما حصل بالأمس من غارات جوية على بلدات عدة بريف إدلب هو رد من قبل النظام على مقتل العديد من عناصره بعملية للفصائل في جبل التركمان، مضيفاً: «لا تتركوا لعملاء النظام أي مجال لزرع الهزيمة في نفوس المدنيين، وكونوا على ثقة أن أي تحرك عسكري باتجاه المحافظة سيكون له مقدمات

ودلالات ومؤشرات وبوادر، حينها يمكن التحذير من أي مخاطر، وحتى ذلك الحين لا يوجد أي تحرك».

يخالفه الرأي «علاء حميدان» مؤكداً أن وقوف أهالي إدلب مكتوفي الأيدي، والانتظار بلا حراك لحين بدء النظام بعمل عسكري ضد المحافظة، يعني نهايتها، ولن يفيد حينها التحرك، بل على العكس يتوجب العمل والتحضير والتحصين منذ هذه اللحظة.

كذلك حثّ «عماد أبو حسن» الجميع بدءاً بأصغر حي وانتهاءاً بأكبر مدينة على المباشرة باتخاذ التدابير اللازمة من تجميع الشباب ورفع معنوياتهم وتحفيزهم معنوياً ودينياً وأخلاقياً، مشيراً إلى أن هذا من مهمة وجهاء المناطق والغيورين على مصلحة المنطقة.

وتساءل «أحمد ربيع الحلبي» عن المانع من الاستعداد للمعركة حتى ولو تكن مؤكدة بعد، فهناك أكثر من ٥ آلاف مقاتل موجودين في الشمال السوري، فلماذا لا يبدأون بحفر الخنادق أو تدشيم المواقع.

ودعا «الليث الإدلبي» الأهالي للخروج بمظاهرات ضد الفصائل، لحثها على فتح المعارك وتسليح المدنيين، لكي يدافعوا عن أنفسهم، إذ أن أفضل وسيلة للدفاع هي الهجوم، مشيراً إلى أن الخيارات أمامهم إما الموت بكرامة أو النصر.

إلا أن «صبحية صافي» رأت الأولوية قبل الإقدام على أي معركة لتشكيل جيش وطني موحد بعيداً عن الفصائل الحالية ومسمياتها.

أيدها في ذلك «عمار خير» بقوله: أهم شيء بالنسبة للأهالي توحيد الفصائل وفض النزاع، وتفعيل جهاز أمني خاص لمنع الاغتيالات، وتشكيل جهاز شرطة موحد في المناطق المحررة مهمته ضبط الأمن».

من جانبها اشترطت «نسيم الورد» أن يكون هذا الجيش بعيداً عن المسميات الإسلامية، لكي لا يستعمل حجة في الإعلام الغربي، لحرق أهالي المنطقة كيماوياً ونووياً، على حدّ تعبيرها.

في حين تساءل «جهاد الآغا» عن منطقية وإمكانية توحد الفصائل التي تحدث عنها سابقيه، بعد قرابة ٤ سنوات من الفرقة والتشتت والاقتتال، وتعدد المرجعيات القضائية والمجالس والهيئات المحلية وانفصالها كلاً في مناطق نفوذه، وانعدام الحاضنة الشعبية، والأمن والخدمات الأساسية.

ولمن يعول كثيراً على خشية تركيا من توافد أعداد كبيرة من اللاجئين إليها قال «الآغا»: «بالنسبة لموجات النزوح التي تتخوف منها تركيا، فهي مجرد فزاعة، فالأردن مثلاً كان يتخوف منها، وبعدها قام بإغلاق الحدود بوجه الأهالي الذين نزحوا باتجاه الحدود، فلا تستغرب أن تفعل تركيا نفس الشيء»، مضيفاً: «ريف إدلب الشرقي (شرق السكة)، هذا الاتفاق الذي تم مع تركيا بخصوص شرق السكة، لم يكن عبثياً، وغايته أنه في حال حصلت موجات نزوح للسكان، أن تكون مناطق شرق السكة ملاذاً آمناً للنازحين، بدل توجههم للحدود التركية، التي ستقفل مثلما أقفلت الحدود الاردنية، كما ستكون مناطق شرق السكة، هي المناطق التي ستندفع منها قوات النظام، لتقسيم المنطقة إلى جيوب يسهل قطع الإمدادات عنها».

كل شيء مرسوم ومخطط، وقد اقترب موعد تطبيقه، خاصة بعد سرعة انهيار الجبهة الجنوبية، لذلك موعد أيلول الذي أعلنه الروس منطقي، فحتى ذلك التوقيت تكون قوات النظام قد سيطرت على كامل درعا والقنيطرة، وستنتقل قوات النظام من الجنوب للشمال، الأمور محسومة وعناوينها واضحة جلية، ورحم الله من قال المكتوب مبين من عنوانه، على حدّ تعبير الآغا.

وعن الموقف التركي بشكل عام، والأمل الذي يعقده عليهم الكثير من الأهالي قال «محمود حسن»: «بما أنكم تنتظرون النقاط التركية لكي تطمئنكم عن مصير المناطق المحررة، فيجب عليكم حل جميع الفصائل، وترك الجهاد والبغي على بعضكم، وترك التركي يقرر مصيرنا، تباً لكم إلى أين أوصلتمونا».

أما «ليث أحمد» فلا يعلق آمالاً كبيرة على الموقف التركي، بل يعتبر أن الوصاية التركية التي يعلق عليها البعض آمالهم لن تختلف عن الخط الأحمر والوصاية الأمريكية على درعا، بحسب وصفه.

ويرى «غزوان حاج محمد» أن المصالح الدولية هي من تتحكم بالوضع، فالعملية هي عارة عن بيع وشراء بين الدول، والسلع هي المناطق السورية وأهلها.

المهجرون في إدلب ووحدة المصير

بعد وصولهم إلى مدينة إدلب، يشارك المهجرين إخوتهم الآلام والآمال والهموم، فقد أصبحوا جزءا لا يتجزأ من هذا النسيج، وعلى وقع تهديدات نظام الأسد وحلفائه بالتوجه إلى محافظة إدلب بعد الانتهاء من الجنوب السوري الذي باتت سيطرة الأسد عليه كلياً، محققة في وقت قريب حسب المعطيات على أرض الواقع.

وبات الشغل الشاغل حالياً لدى أهالي المحافظة والمهجرين إليها هو مصيرها ومصيرهم، وذلك بعد تكرار سيطرة نظام الأسد وحلفائه على العديد من المناطق، وتهجير من يرفضون المصالحة معه في دمشق وريفها ومناطق أخرى، ومؤخراً الجنوب السوري.

المقدم المنشق «عامر سعد الدين» الذي قاد العديد من المعارك ضد قوات النظام، وساهم في تنظيم بعض التشكيلات في جنوب دمشق تحدث لزيتون عن أبرز النقاط الواجب على فصائل الشمال أخذها بعين الاعتبار قائلاً: «يجب المسارعة في العودة إلى الحاضنة الشعبية فهي العامل الأساسي في نجاح أي ثورة وحتى اللحظة لم تستطع التشكيلات العسكرية كسبها إلى جانبها، بل على العكس يزداد الشرخ بينها وبين الشارع يوماً بعد يوم»، مضيفاً:

«يجب على الجميع الاستفادة من التجارب التي مرت بها المناطق والتشكيلات الأخرى، فالأصل أن تكون هذه الفصائل منضوية تحت راية وتشكيل واحد، ولكن من الصعب جداً بل من المستحيل ضمن هذه الظروف والعقلية الفصائلية الحالية، ولذلك عليهم طرح الخلافات والنزاعات جانباً، وتأجيل تسويتها لوقت لاحق، وتشكيل غرفة عمليات حقيقية لجميع الفصائل، وتوزيع القدرات البشرية والعسكرية على الجبهات بشكل حرفي ومهني، على أن يتولى ذلك أصحاب الخبرة والكفاءات بناء على أعمالهم السابقة ونتائجها، ودون إقصاء أي طرف أو حتى شخص يمكن أن يساعد في ترتيب وتوحيد الجهود ووضع كل شيء في مكانه المناسب».

كما يتوجب على الشمال بما فيه من هيئات مدنية وفصائل عسكرية ومدنيين، عدم الاستكانة لوعود وضمانات الدول التي هي في الحقيقية مهما كانت صديقة أو شريكة لن تقدم مصلحة الثوار على مصالحها، ويترتب على ذلك أن تُعدّ الدراسات، وتُرسم الخطط بناء على القدرات الحالية المتوفرة في المنطقة، بحسب سعد الدين.

بينما يرى «معاذ مصطفى» أحد المهجرين إلى محافظة إدلب أن الحل لتجنيب المحافظة سيناريو السقوط، وكسب القليل من التأييد الدولي في حال إطلاق النظام لعملية عسكرية في الشمال، يكمن بالدرجة الأولى في حل هيئة تحرير الشام، وحل حكومة الإنقاذ التابعة لها، على أن تتولى الحكومة المؤقتة التابعة للائتلاف السوري المعارض زمام الأمور، بالإضافة إلى انتخاب مجالس مدنية ومحلية في المدن والبلدات، بحيث تكون هذه المجالس مستقلة وغير تابعة أو خاضعة لسلطة العسكر على الإطلاق، فضلاً عن دمج كافة التشكيلات العسكرية تحت راية الجيش الحر ضمن أي مسمى جامع لها.

ويعتبر «مصطفى» أن من الخطأ إسقاط ما جرى في الجنوب على إدلب، فتخلي أمريكا عن الجنوب لا يعني بالضرورة تخلي تركيا عن الشمال، إذ أن إسرائيل هي المتحكمة بوضع الجنوب، وأمنها فوق كل اعتبار بالنسبة لها، ولن تجد حارساً لحدودها أفضل من نظام الأسد، على حدّ تعبيره، مضيفاً: «تركيا الضامن في الشمال السوري لم تتخلَّ عنه حتى اللحظة، ومن الممكن أن تفعل ولكن ليس بشكل مطلق، فكل منطقة لها خصوصيتها وأهميتها لدى تركيا».

ويتساءل الناشطون بعد حصر ناشطي الجنوب وثوارها الرافضين للمصالحة مع نظام الأسد في بقعة صغيرة ربما يصل النظام إليها اليوم أو غداً، ورفض الأردن السماح لهم بدخول أراضيها، والشروط المجحفة في مصالحات الجنوب، والتي اختلفت عما كانت عليه في المناطق الأخرى، خصوصاً بما يتعلق بمحاكمة المطلوبين والمنشقين والثوار، ما هو المصير الذي ينتظر هذه الفئات سواء في الجنوب، أو في الشمال في حال أقدم النظام على مثل هذه الخطوة، وهؤلاء الذين هجروا من مناطقهم رفضاً لإجراء تسوية مع نظام الأسد، هل سيكون مصيرهم الاعتقال بعد التهجير والتشرد؟.

أما السؤال الأهم لدى الأهالي والمهجرين على حدّ سواء، بعد كل هذه الأحاديث والنقاشات والاقتراحات، هل هناك أذناً صاغية؟، ومن هي الجهات التي من الممكن أن تتحرك وتبدأ باتخاذ إجراءات احتياطية أو خطوات احترازية؟، هذا إن وجدت مثل هذه الجهات!.

المهجرين في الشمال السوري يخشون من تكرار تجربة النزوح، والوقوع مرة أخرى في فخ التجاذبات الداخلية والصفقات الدولية، مع علمهم أن لا مكان جديد من الممكن أن يلجأوا إليه، ولا ضامن حقيقي لحياتهم أو كرامتهم سوى الأمل في الثوار الشرفاء والمخلصين لمبادئ ثورة الحرية والكرامة.

رئيس المجلس الأعلى لقيادة الثورة سابقا "محمد سعيد سلام":

أي تنازل سياسي الآن سيعيد الاستبداد مجددا

- شعبنا في الداخل أدرك تماما أن العمل الفصائلي عاجز عن تحقيق أهداف الثورة، وأن هذه الفصائلية لم ولن تجدي.
- كيف يمكن للاستبداد متمكن في المنطقة لا يقل استبدادا عن استبداد النظام السوري أن يكون نصيرا وصديقا للشعب السوري في ثورته، هذا خلل في الوعي السياسي وفي العمل السياسي على حد سواء.
- كونك ثورياً من العيار الثقيل، كونك ممن يرفضون العصابة، لا يعني أنك جزءً من العمل السياسي.

رئيس المجلس الأعلى للثورة سابقا محمد سعيد سلام

بشار الخالد

يعاني العمل السياسي الذي رافق الثورة السورية من تخبط أدى إلى تراجع وانتكاسات أوصلته إلى مرحلة الارتهان إلى الخارج، وربما يعود ذلك التخبط إلى قلة الخبرة والدراية السياسية حين تصدر المشهد السياسي أشخاص من غير المختصين بالعمل السياسي، عن معنى الواقعية السياسية والأمر الواقع، وعن علاقة الفصائل بالسياسة، والعمل السياسي في المناطق المحررة في الداخل السوري التقينا مع "محمد سعيد سلام" أول رئيس للمجلس الأعلى لقيادة الثورة السورية والمستشار لرئاسة الحكومة السورية المؤقتة سابقاً، وأحد مؤسسي تجمع أحرار دمشق وريفها إضافة إلى تأسيس المجلس الأعلى للثورة السورية الذي يعد أحد أهم الحوامل الثورية للعمل السياسي في المجلس الوطني، وكان الحوار التالي:

– لو كان أداء المعارضة السياسية أفضل سابقا هل كان للثورة وضعا أفضل الآن برأيك؟

علينا دائما أن نرفع من قيمة الأداء والفعل السياسي ومدى تأثيره على أي ساحة من الساحات وأي جغرافية في سوريا أو سواها، لا سيما عندما يكون هناك حدث مفصلي كالثورة السورية، وبرأيي لو كان هناك مجموعة سورية تمتهن العمل السياسي بدقة، وتفهم الوضع الإقليمي بشكل جيد، وتدرك حجم تأثير الثورة السورية، كان وضع سوريا أفضل مما هو عليه الآن.

– هل ترى أن العمل السياسي بالداخل السوري ذا تأثير وفاعلية أم أنه مسلوب القرار بحكم سيطرة الفصائل المسيطرة؟

في البداية قامت الفصائل بإفراز مكاتبها السياسية والتي لا يوجد أي معنى لأدائها السياسي بالعموم إلا الاسم، وكانت هذه المكاتب قد شكلت حالة تبعية للقائد العسكري الغير كفوء للعمل السياسي، ولا يمكن ممارسة أي عمل سواء أكان طبيا أو تعليميا أو غيره من قبل غير المختصين، فما بالك بالعمل السياسي، وفي ابتداع الفصائل للمكاتب السياسية كانت تقلل من قيمة العمل السياسي بشكل كبير جدا، وقد تم تشجيع هذه الفصائل منفردة ومجتمعة من قبل أطراف دولية وإقليمية على إنشاء هذه المكاتب.

ولو أن الفصائل بقيت على الجانب العسكري ولم تتدخل بالعمل السياسي، كان للعمل السياسي أن يتطور بشكل كبير داخل الأطر المدنية والثورية في الداخل السوري أفضل مما كان، من جانب آخر الأفراد والقوى المدنية قصرت كثيرا فيما يتعلق بهذه النقطة، فقد كان عليها أيضاً أن تمارس العمل السياسي، وأن تكون لصيقة جدا بالحاضنة الشعبية، وتكشف عما يدور حولها من قضايا، ليرتفع أداء المستوى السياسي، وتفرز كما أفرزت في المرحلة الأخيرة بعض الهياكل السياسية.

حين نطالب بتوحد الفصائل وإبقاء العمل على ما هو عليه فاننا عمليا نعيش حالة وهم

يجب أن يكون العمل السياسي مقدم على العمل العسكري بكل المعاني، العسكري ليس له إلا أن يكون مصدر حماية للشعب وللأرض وللمنتج الشعبي السياسي، أي حالة عسكرية مهما كان أصحابها يتمتعون بنزاهة وكفاءة غير مسموح لها أن تمارس العمل السياسي أثناء عملها العسكري.

– العمل العسكري لا يمكن أن يكون موازيا أو مسيطرا على العمل السياسي بل على العكس هل هذا الكلام صحيح؟

لا يوجد سوى خيار واحد، وأي خيار ثاني عملياً لا نستطيع أن نرتقي بمجتمعاتنا أو نتجاوز الحالة الراهنة أو السابقة، تم إفراز الدول الوطنية بعد حركات التحرر الوطني، التي جاءت نتيجة ثورات حسب الادعاء العام، وهو ادعاء غير صحيح ولم يكن هناك ثورات بالمعنى الحقيقي، سوى الثورات التي قامت على المحتل الفرنسي والبريطاني والإيطالي، وعقب التحرر من المحتل خضعت بعض البلدان لحالة ديمقراطية وأفرزت حالة سياسية كان راسها بدون منازع سوريا، ثم تم تجاوز هذه المرحلة والانقلاب عليها من خلال تكرار تجارب انقلابية حدثت في بعض البلدان بانقلابات عسكرية وبرتب متدنية على الشأن العام وأصبح هؤلاء العسكريون هم الذين يحكمون ولم تحكم بلادنا العربية إلا ثلة عسكرية برتب صغيرة جدا وسيطرت المؤسسة العسكرية تباعا على القرار السياسي والعمل السياسي بشكل كامل مع المؤسسة المخابراتية ولذلك كنا في العلاقة مع المحيط الإقليمي والدولي متراجعين إلى الخلف بسبب منع الشعب من ممارسة دوره السياسي بشكل ديمقراطي .

واليوم عقب الثورة السورية وأثناءها يجب أن يكون العمل السياسي مقدما على العمل العسكري بكل المعاني، العسكري ليس له إلا أن يكون مصدر حماية للشعب وللأرض وللمنتج الشعبي السياسي، أي حالة عسكرية مهما كان أصحابها يتمتعون بنزاهة وكفاءة غير مسموح لها أن تمارس العمل السياسي أثناء عملها العسكري.

واي تنازل منا الآن عن هذا المعنى سنعيد عملية إنتاج الاستبداد وسطوة الحاكم وتحكمه بمفاصل القرار باستبداد آخر، كما لا يمكن أن يكون السياسي على يمين العسكري، العمل السياسي أولاً، وللعسكري مكانه ومجاله.

حين نطالب بتوحد الفصائل وإبقاء العمل لما هو عليه عمليا نحن نعيش حالة وهم.

– قلت في أحد مقالاتك المنشورة أنك لست مع توحد الفصائل أو بطريقة توحدها لماذا؟

التوحد دائما أمر مطلوب، وهو يعتبر إيجابي، لكن المشكلة حين نطالب بتوحد الفصائل وإبقاء العمل على ما هو عليه فاننا عمليا نعيش حالة وهم، لأن التوحد يجب أن يكون نابعا من فكرة سياسية تؤمن هذه الفصائل بالانضواء تحتها، أو تعمل تحت قيادتها، فإذا دعونا إلى توحد الفصائل دون أن تكون هناك مظلة سياسية حقيقية، نكون بذلك نكرس الواقع بكل أخطائه ونعيش وهم التغيير ، والدليل على ذلك عجزنا عن الوصول لتوحد الفصائل، وذلك لما تحمله الفصائلية من فكرة أن كل فصيل قادر على قيادة البلاد بمفرده، بعيداً عن الفصائل الأخرى، وأي فصيل مهما بلغ حجمه من الصغر أو الكبر كانت تسيطر عليه هذه الذهنية، والتوحد بالنسبة له هو انضمام باقي الفصائل تحت قيادته ورايته، وإن حدث ذلك سيكون لدينا بعد التوحد فصيل كبير دون أن يغير شيئا على أرض الواقع أو الأداء العسكري.

أما في حال وجود فكرة سياسية حقيقية تدعو إلى توحد العمل العسكري كجزء يتبع لهذه الفكرة الأساسية، يمكن إنجاز شيء مختلف، وذلك بعد تبعية العمل العسكري للعمل السياسي، الءي يتيح المجال امام منظمات المجتمع المدني، إلى جانب وجود قضاء مستقبل، مع استمرار العملية التعليمية، وكل هذه القضايا والجوانب يجب أن تكون متناغمة مع أصل الفكرة السياسية والجميع منطوي تحت مظلة سياسية تكون قادرة على رعاية القرار، وهو ما لم نستطع إنجازه، ولا بديل للثورة السورية عن إنجازه حتى بما نحن عليه.

أي تجمع سياسي يقول إن العمل السياسي محتكر له لأنه على الأرض، فذلك يدل على نوع من الضعف السياسي الشديد لديه.

– تقول بضرورة العمل على الوعي السياسي لدى السوريين كي يتمكنوا من اختيار قيادة سياسية، لكن مع وجود الشرخ بين الشعب في الداخل والذي تم السيطرة على قراره من قبل الفصائل المسيطرة وبين الأجسام والأفراد العاملين على العمل السياسي القادرين على تقديم الوعي السياسي، كيف يمكن بناء وعي سياسي لدى شريحة واسعة؟

إقرارنا بوجود نخبة سياسية فيه نوع من تجاوز الواقع، برأيي حتى الآن لا توجد نخبة سياسية، ولكن هناك أفراد قادرين على العمل السياسي، لكنهم لم يستطيعوا بعد أن يلموا شتات أنفسهم، وأن يجتمعوا ضمن بوتقة معينة، ويقدموا أنفسهم للشعب السوري ضمن رؤية سياسية.
اليوم شعبنا في الداخل أدرك تماما أن العمل العسكري بالعقلية الفصائلية عاجز عن تحقيق أهداف الثورة، وأن العمل الفصائلي لم ولن يجدي، على أهمية تضحيات أبنائنا المنضمين لها، وهو ما لا يمكن أن نتعالى عليه أو ننكره، لكن هذا لا يلغي أهمية الوعي السوري على أن هذا العمل البطولي يختلف عن العمل السياسي في القيادة.

أي تجمع سياسي يقول إن العمل السياسي محتكر له لأنه على الأرض، فذلك يدل على نوع من الضعف السياسي الشديد لديه.

الوعي اليوم مستقر بأعماق الناس، والترجمة الحقيقية يجب أن تكون من أفراد يدركون ذلك ويحاولون إيجاد نواظم معينة فيما بينهم، ليصبحوا وجها لوجه مع الشعب السوري، وهنا تكمن مهمتنا في الترجمة السياسية لذلك.

بمجرد أن نبدأ بتقدير أهمية العمل السياسي، ونستطيع

العمل بموجبه على الأرض، نكون قادرين على الاستقلال بقرارنا عن المنظومة الدولية التي كانت تدعم دائما منظومة الاستبداد ضد الحريات والديمقراطية وضد العمل السياسي.

– إلى أي حد يعتمد العمل السياسي على القاعدة الشعبية، وكيف يمكن بناء العلاقة بين القيادات السياسية والقواعد الشعبية بوجود هذا الشرخ بين الجهتين؟

علينا أن نفرق بين مصطلحين وهما الوعي السياسي والعمل السياسي، الوعي السياسي مطلوب من نسبة كبيرة من الشعب في أي مكان بالعالم، حتى يستطيع حماية أهدافه ووجوده ومكتسباته، لأنه في حال افتقار الشعب للوعي السياسي فلا يستطيع التمييز بين عمل سياسي وآخر، وبين قيادة سياسية وأخرى.

العمل السياسي مثله مثل أي تخصص آخر، لا يمكنك أن تطالب نسبة كبيرة من الشعب أن يقوموا بالعمل السياسي، وذلك لما يتطلبه من مقومات ومؤهلات ويجب أن يمارسه مختصون به، الأن الوعي السياسي موجود إلى حد معين عند شريحة جيدة من السوريين، المطلوب الأن ممن يرون في أنفسهم أهلية العمل السياسي أن يزيدوا جرعة الوعي السياسي عند الشعب السوري، إذ كيف يمكن لاستبداد متمكن في المنطقة لا يقل استبدادا عن استبداد النظام السوري أن يكون نصيرا وصديقا للشعب السوري في ثورته، هذا خلل في الوعي السياسي وفي العمل السياسي على حد سواء.

– ما الأسباب وراء هذا الضعف في الأداء السياسي والثوري؟

التوصيف الصحيح للأجسام السياسية الحالية هي أنها مصنوعة صناعة، اخر نسخة من الجسم السياسي المسمى بهيئة المفاوضات تم دعوته من قبل المملكة السعودية فرداً فرداً، وهو نفسه خارج سياق المعايير التي تم انتقاؤه على أساسها، بالإضافة إلى دعوة ما يسمى بالمنصات خارج نطاق الشعب السوري والتي هي بالأساس لا ترى في الثورة أنها ثورة، وهي تشارك العصابة الحاكمة روايتها ورؤيتها حول الثورة، كمنصة موسكو وقليلا من منصة القاهرة، وبعض الأشخاص المستقلين، وليس من حق أي دولة أن تقول لأشخاص تعالوا لننشىء منكم قيادة للثورة، هذا يناقض أبسط مقومات العمل السياسي.

البديل الحقيقي لا بد أن يخضع لفترة زمنية لعملية الظهور لشخصيات سورية يمكن أن يتصدروا العمل السياسي، ويمكن أن يقودوا العمل السياسي، كم نحتاج من زمن حتى يتم هذا الظهور؟ يمكن أن نبدأ من الأن ريثما يتم العمل على جسم حقيقي، وأن يتداعى بعض الأشخاص الذين يرون في أنفسهم كفاءة سياسية ويملكون الجرأة الأدبية وزمام المبادرة بأن يقوموا بتوجيه الوعي السياسي ويطرحوا آراءهم السياسية للشعب السوري وجها لوجه، فيما يقوم به هذا الجسم السياسي وفيما تقوم به هذه الدول، هذا العمل من هؤلاء الأفراد سيساعد كثيرا في ظهور هذا الجسم السياسي لاحقاً.

ومن المطلوب من الجهات الإعلامية وغيرها من الجهات أن يكون لها دور فاعل في عملية التظهير والتبريز السياسي أمام الشعب السوري لأشخاص يرونهم قادرين على العمل السياسي، رغم عدم قدرة هذه الجهات على العمل السياسي، وبهذا الشكل يكون هناك تكامل جيد.

– ما الذي استجد حتى أمكن الآن إظهار وإبراز شخصيات سياسية عما مضى خلال السنوات السبع الماضية؟

لقد طرأ الكثير من المستجدات، فقد كان هناك الكثير ممن يتصدرون المشهد السياسي ويرون في الدول ظهيراً حقيقياً لهم، وكانت نسبة كبيرة من الشعب السوري تشاركهم الرأي، لكن الأمر الآن اختلف بالنسبة للكثير من السوريين.

في السابق كان لدى الفصائل فكرة أنهم من الممكن أن يعوضوا عن الجسم السياسي بالعمل العسكري، ومن هنا كانت مشكلة أستانة، إلا أنها أثبتت لكافة الفئات بما فيها الفصائل ذاتها، عجز الفصائل عن ذلك وخطئها، بالإضافة إلى إدراك هذه الفئات والأطراف أن الفصائل جزء من المشكلة السورية في العمل السياسي.

الأسبقية الثورية مهمة، لكنها حين ترشح أشخاص غير كفوئين، فإن هذه الأسبقية تكون ضد الثورة السورية، وهذا التفكير ما يزال يسيطر على بعض الأشخاص الذين يظنون -بسبب

أما الأمر الثالث فهو أن الشعب السوري بدأ يدرك أهمية العمل السياسي في مواجهة الدول وقيادة الشعب، وفي وقت سابق كنا نظن أن الكثيرين من الأشخاص حولنا قادرين على العمل السياسي، ولكن ليس كل إنسان ثوري وبطل يمكن أن يتصدر للعمل السياسي.

كونك ثورياً من العيار الثقيل، كونك ممن يرفضون العصابة، لا يعني أنك جزءً من العمل السياسي، وهنا فرق بين العمل والوعي السياسي، هذه الفكرة يجب أن تكون واضحة، ونحن في يوم من الأيام كنا نتبنى هذه الفكرة، ونحن إلى الآن لا نقدر الصفة التي نمنحها للآخرين، فمن يمنح صفة للآخر يجب أن يحترمها فيه.

– قمت بالتمييز ما بين الواقعية السياسية والأمر الواقع، هل يمكن توضيح الفرق بينهما سياسياً؟

الواقعية السياسية هي القبول بالأمر الواقع دون محاولة تغييره، وتحييد جميع الإمكانات المحتملة، وإلغاء الزمن، وإضفاء الشرعية على القتل والاحتلال والاغتصاب والتهجير والتشريد، والتنكر للدماء والتضحيات وقيم الحرية والعدالة.

أما الأمر الواقع فهو الاعتراف بما هو قائم مع تثبيت الإرادة وأهميتها، والزمن وقيمته، والقدرة المحتملة حالياً أو مستقبلاً على التغيير، والمواجهة وأثرها، وتمجيد التضحيات وإكبارها لما لها من أثر إيجابي على أصحابها وسلبي على المعتدي.

إن أغلب أفراد الأجسام السياسية القائمة هم من أصحاب الواقعية السياسية، من حيث سلوكهم أو من الميالين إليها، وهم من الرافضين بقوة لكل ما سوى واقعيتهم، رؤيتهم تقوم على التمرير، وأسلوبهم يعتمد على التسيير والتبرير، وإيمانهم بالدول لا بالشعوب، وهم بهذا المعنى لا يختلفون البتة عن العصابة الحاكمة المجرمة وسائر المستبدين، كانوا يرون ضرورة السماع لنصائح الأميركي، والتفاعل مع الروسي، وأقروا بالهدن المنفردة، وذهبوا إلى أستانة ودافعوا عنها بشراسة، وذهبوا إلى الرياض ورفضوا الخيارات الأخرى.

الحل أجده بسيطاً جداً وصعباً للغاية، لكنه ليس مستحيلا بل يحتاج إلى إصرار، وهو رفض ونزع الشرعية عن فريق الواقعية السياسية باعتباره أحد أهم أدوات المحتلين، وفرز الفريق السياسي المقابل، والعمل على ذلك بالتوازي.

في أستانة تم القبول بتقسيم المناطق المعزولة ليتم الاستفراد بها، وجعل كل منطقة تظن أنها بمنأى عما يجري في المناطق الأخرى، كيف تم الوثوق بالمجرم الروسي الذي جاء ومارس مستوى من الإجرام أكثر من بمرات عديدة من العصابة.

كيف تم الوثوق بالمجرم الروسي الذي جاء ومارس مستوى من الإجرام أكثر بمرات عديدة من العصابة.

– هل يمكن تقديم بعض النصائح للتجمعات السياسية لتطوير عملها؟

الأسبقية الثورية مهمة، لكنها حين ترشح أشخاص غير كفوئين، فإن هذه الأسبقية تكون ضد الثورة السورية، وهذا التفكير ما يزال يسيطر على بعض الأشخاص الذين يظنون -بسبب أسبقيتهم الثورية- أنه يحق لهم العمل السياسي، هذا يجب أن نتخلص منه، بالإضافة إلى الهيكلية المتناحرة التي تزيد من التفرقة والتشرذم، ولذلك فمن الأفضل أن يكون هناك أشخاص من أي تجمع من التجمعات يبحثون عن نظرائهم، بغض النظر عن المسمى وأن يبحثوا أيضا عن نظرائهم خارج الحدود، لأنهم يمكن أن يكونوا أكثر كفاءة منهم، المهم الشخص المناسب بغض النظر عن مسماه ومكانه الجغرافي فيما يرتبط بالعمل السياسي تحديداً.

– ما أهمية دور الشباب والمرأة في العمل السياسي وخصوصا مع الجذب العسكري الذي يطبق على الشباب السوريين؟

هذه من نتائج الواقع المرير، لأنه لو كان هناك مجموعة سياسية حقيقية، كانت قادرة على معالجة هذه القضايا، بشكل أولي لا يمكن معالجة هذه القضية، لكن يمكن أثناء العمل على إظهار المجموعة السياسية، الالتفات إليها، هناك جهد كبير أممي على أن تجعل من المرأة كونها مجرد أنثى ان تأخذ موقعاً ودوراً وهو ما يجب أن نتجاوزه لأنه خطأ كبير، فهل يعقل أن تطالب جامعة أن توظف امرأة لتدرس فيها باعتبارها انثى فقط.
كما يجب على المرأة أن تكون قادرة على ممارسة العمل السياسي بشكل كامل وبإصرار تام منها.

بالنسبة للشباب يجب أن يتم ضخ الطاقات إلى جانب الخبرات التي يمكن أن تتكون بشكل تراكمي، فكل خبرة أقل تقدر الخبرة الأكثر، ولا تلغي الخبرة الأكثر الخبرة الأقل، لان هذا الإلغاء من صفة المستبدين.

دور المجالس المحلية في العمل السياسي

يرى المراقبون أن تأسيس المجالس المحلية في بداياته كان مؤشراً على الوعي بأهمية العمل المدني، كما أن تطور آلية تشكيلها عبر الانتخابات بداية لعمل سياسي على مستوى مصغر، وعلى الرغم من أن أعضاء هذه المجالس لم يكن لديهم في ذلك الوقت الخبرة والقدرة الكافية على إدارة العمل المدني والخدمي، إلا أنهم كانوا الأكثر شجاعة لتقديم الخدمات تحت تهديد السلاح والقصف الجوي.

رئيس مجلس مدينة إدلب سابقاً «اسماعيل عنداني» قال لزيتون: «لا شك أن للمجالس المحلية دوراً كبيراً في تعزيز العمل السياسي والمدني في المحافظة، وتوعية المدنيين على أهمية وقوة هذا العمل، وقد لعبت المجالس المحلية ولا تزال دوراً فاعلاً في تشجيع العمل السياسي من حيث طرائق تشكيلها وتواصلها المحلي والخارجي والاعتراف بها، ما دفع الهيئات والكيانات السياسية للانخراط بها كونها الصلة المباشرة بين الأهالي والإدارة، وعلى تماس مباشر مع هموم الأهالي ومشاكلهم ومتطلباتهم».

كما عملت المجالس المحلية الكبرى على الانخراط في الحراك المدني من خلال المشاركة الكبيرة في نشاطات المجتمع، وما يتعلق بالمرأة والأسرة والطفل وحتى الأنشطة الأدبية والنقابية، بحسب «عنداني»، مضيفاً:
«لا بد من التركيز هنا على دور الدخول إلى قلب وعقل المواطن من خلال بوابة الخدمات وهي السياسة المتبعة في معظم الدول المستقرة».

يؤيده في ذلك رئيس المجلس المحلي السابق لمدينة سراقب «مثنى المحمد»، والذي يرى أن دور المجلس المحلي في تشجيع وتعزيز العمل السياسي والمدني يكاد يكون الأهم كونه المؤسسة الوحيدة العاملة على أرض الواقع، فضلاً عن طبيعة دوره الخدمي الهام والأساسي في توفير الخدمات الضرورية للأهالي، وعقد اللقاءات والحوارات معهم مباشرة.

ويعد تفعيل التجمعات السياسية الراكدة، وتفاعلها وتعاونها مع المجالس المحلية، وتشجيعها من قبل تلك المجالس، حاجة ماسة في المناطق المحررة للوصول إلى تحقيق الأمان المجتمعي من خلال المشاركة مع الفعاليات السياسية والمجتمعية.

كذلك يؤكد رئيس المجلس المحلي لمدينة أريحا «أسامة جقمور» على دور المجلس المحلي في تشجيع وتعزيز العمل السياسي والمدني لأنه واجهة المدينة والبلدة، وهو الجسم المدني المنتخب الذي يضفي الطابع المدني للمجتمع، وهو في حال فتح المجال للتجمعات السياسية السلمية بممارسة نشاطاتها ودعمها سيؤدي إلى تعزيز الثقة لدى الأهالي بالفعاليات المدنية والسياسية، ومن هذا الدعم تأمين أماكن الاجتماع لهذه الفعاليات، وأن يكون لها تمثيل في المجالس المحلية، وأن تشارك في قرارات المجالس.

في حين يختلف رئيس المجلس المحلي لمدينة بنش «مصطفى حاج قدور» مع سابقيه بالرأي، إذ يعتبر أن دور المجالس المحلية في النشاط السياسي ضعيف، مضيفاً: «لعل اعتماد المجالس المحلية على دعم المنظمات وقلة أو انعدام وجود موارد مالية للمجالس المحلية، بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية السيئة والقصف والدمار، والحالة الاقتصادية المتدهورة لدى الأهالي، السبب الأبرز في ضعف النشاط السياسي سواءُ على صعيد المجالس المحلية أو التجمعات السياسية أو الشارع».

300 عائلة سورية تتلقى خبر وفاة أبنائها المعتقلين

«وجوههم التي بلا عيون ما زالت تحدق بي في الليل»

ربيع رزاز

تلقت مئات العائلات السورية التي يقبع أبناؤها في سجون النظام أنباء عن وفاتهم، بعد أن قامت مؤسسات النظام بتبليغهم أوائل الشهر الجاري.
ونشرت «اللجنة السورية للمعتقلين والمعتقلات» على حسابها الرسمي في فيس بوك خبراً جاء فيه أن أكثر من ٣٠٠ عائلة سورية تلقت خبر وفاة معتقليها ومفقوديها عند النظام.

وأوضحت اللجنة التي تعمل على الكشف عن مصير آلاف المعتقلين والمغيبين في سجون النظام، أن تبليغ أهالي المعتقلين القتلى تم عبر الهاتف فقط، مشيرة إلى أن أغلب العائلات التي بلغت من ريف حمص وريف حماة.

وقال أمين سر اللجنة «مروان العش» في تصريح لوسائل الإعلام إن تبليغ العائلات بوفاة أبنائها مستمر، لافتاً إلى أن هذه العملية تتم دون تقرير طبيب شرعي مرفق بالصور، أو حتى شهادة وفاة رسمية، مضيفاً أنه من الواضح أن المنظومة الأمنية قررت إغلاق ملف أكثر من ٢٠٠ ألف مفقود وشهيد تحت التعذيب، وأن نظام الأسد وعبر هذه البلاغات سيتمكن من التخلص من جميع المعتقلين والمفقودين لديه، وبذلك سيوصل رسالة للعالم أنه لا يوجد لديه أي معتقل وسيُغلق ملف المعتقلين لاحقاً.
وأكد أن «اللجنة السورية للمعتقلين والمعتقلات» تعمل على توثيق جميع هذه البلاغات ومقارنتها مع سجلات المعتقلين والمفقودين للتأكد من مطابقة الأسماء، مشيراً إلى أنهم سيعملون على وضع هذا الملف تحت تصرف المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، منوهاً أنهم يمتلكون أسماء لمعتقلين منذ عام ٢٠١١ وأن عدد المعتقلين في سجون نظام الأسد وصل إلى أكثر من ٢٥٠ ألف بينهم رجال ونساء وأطفال، بحسب الأمم المتحدة.

بينما أكد رئيس الهيئة الوطنية السورية للدفاع عن المعتقلين «ياسر الفرحان» في بيان نشر على مواقع التواصل الاجتماعي، أن عمليات التصفية التي نفذها النظام السوري بحق المعتقلين، وأرسل قوائم بأسمائهم، تشكل جرائم حرب وإبادة وجرائم ضد الإنسانية، مطالباً الأمم المتحدة بفتح تحقيق بخصوص تلك العمليات التي وصفها بأنها «عار يلاحق العالم».

وأشار «الفرحان» في بيانه، إلى أن إرسال قوائم بأسماء المعتقلين المتوفين، دون تسليم الجثث، ودون فتح تحقيقات محايدة ونزيهة بشأنهم، يؤكد أن ما حدث هو عمليات تصفية جماعية وقتل تحت التعذيب وليس كما يدعي النظام أنها «أزمات قلبية»، مؤكداً أن المسؤولية المباشرة تقع على عاتق الأفراد المنفذين لهذه الجرائم والقيادات التي تعطي الأوامر بارتكابها، أو التي تسكت عنها.

وطالب المجتمع الدولي بإلزام النظام بفتح السجون ومراكز الاحتجاز أمام الجهات الدولية المختصة للكشف عليها وتقييم أوضاعها، وشدد على وجوب فتح تحقيق أممي بما يجري بحق المعتقلين في سجون النظام، وإطلاق سراح من تبقى، ومنع تنفيذ أعمال اعتقال جديدة خارج القانون، وفق ما جاء في القرارات الدولية وعلى رأسها بيان جنيف والقرار ٢٢٥٤.

يذكر أن الهيئة الوطنية للدفاع عن المعتقلين والمفقودين تشكلت بقرار من الائتلاف الوطني، وتعمل بصورة مستقلة وبالتنسيق مع منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية، لتحقيق إجراءات ملموسة وعملية على الأرض عبر إطلاق سراح المعتقلين ووقف التعذيب والتصفية الجسدية.

من جهة أخرى قال ابراهيم حسين عضو مجلس القضاء السوري، والذي يرأس مركز الحريات الصحافية في رابطة الصحافيين السوريين في تصريح لوسائل إعلامية، إن التفسير الوحيد لهذا الأمر هو تغطية النظام على الحجم الكارثي لأعداد المعتقلين لديه والمختفين قسرياً ومجهولي المصير، كحالة استباقية للضغوط التي قد تمارس عليه من حليفيه روسيا وإيران، اللتين رعتا مع تركيا بعض الاتفاقيات، كاتفاقية خفض التصعيد في عدة مناطق بسوريا ومن المفروض أن الملف الثاني الذي اتفقت عليه الدول الثلاث لإيجاد حل له هو ملف المعتقلين.

وأضاف أنه من المعروف أن التعذيب الممنهج في السجون والمعتقلات السورية يؤدي غالباً إلى قتل الضحية، فكان لابد من إصدار شهادات وفاة والادعاء أن المعتقلين ماتوا ميتة طبيعية أو بسبب مرض ما، لأنه عندما يفتح ملف المعتقلين ستكون هناك قوائم بأسمائهم ويجب على النظام أن يمتلك إجابات حول مصيرهم، فكانت هذه الخطوة الاستباقية التي تهدف للتغطية على جرائم التعذيب التي أفضت لمقتل الضحايا.

ووثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقرير صدر عنها أمس الجمعة، اختفاء ٨١٦٥٢ مواطناً سورياً لدى نظام الأسد منذ انطلاق الثورة، مؤكدة أن العدد الحقيقي للمختفين قسرياً عند قوات النظام أعلى من هذا بكثير نظراً للصعوبات التي تواجهها الشبكة في عمليات التوثيق.

وأشار تقرير الشبكة إلى أن حصيلة من قتلهم نظام الأسد في سجونه جراء التعذيب بلغت بحدها الأدنى منذ بداية الثورة منتصف آذار ٢٠١١ إلى حزيران ٢٠١٨ قرابة ١٣٠٦٦، منوهاً أن العدد أكبر من هذا، لكن هذا ما استطاعت الشبكة توثيقه.
وأضاف التقرير أن الشبكة استطاعت توثيق ١٦١ حالة لمختفين منذ أيار الماضي اكتشف أهلهم أنهم مسجلون كمتوفين في السجل المدني، كان منهم ٩٤ حالة في ريف دمشق، ٣٢ حالة في حماة، و١٧ في اللاذقية، و٨ في دمشق، و٦ في حمص، و٤ في الحسكة، منوهاً أن تبليغ الأهالي بوفاة أبنائهم في المعتقلات، تتم عبر مختار الحي أو الأجهزة الأمنية شفهياً أو عبر اتصال هاتفي.

فيما نشرت دائرة النفوس في مدينة معضمية الشام بريف دمشق، في ٢٥ حزيران الماضي، أسماء ١٦٥ معتقل من أبناء المدينة قضوا تحت التعذيب في الفروع الأمنية للنظام السوري خلال السنوات الماضية.

وقامت دائرة النفوس بنشر الأسماء عبر أوراق مطبوعة على جدران الدائرة، وطالبت الأهالي بالتعرف على تلك الأسماء لتوثيق وفاتهم وتسجيلها لدى الدائرة.

وأكدت مصادر أهلية أن ٧٠٠ معتقل من أبناء المدينة بينهم ٣٩ امرأة، كانوا قد اعتقلوا في بداية الحراك السلمي في المدينة قبل سبعة أعوام، وآخرين تم اعتقالهم خلال مداهمات المنازل قبل طرد قوات النظام منها، فضلاً عن معتقلين تم توقيفهم على الحواجز العسكرية في دمشق وريفها.

بينما أفادت مصادر إعلامية أن قوائم بأسماء أكثر من ٦٠٠ معتقل لدى النظام، وصلت في الأيام القليلة الماضية، إلى مديرية السجل المدني في محافظة الحسكة، لتجري توفيتهم رسمياً، وسبق أن تسلمت مديرية السجل المدني في حماة قائمة بنحو ١٢٠ معتقلاً، كما تسلمت دائرة السجل المدني في معضمية الشام بريف دمشق قائمة بـ١٦٥ معتقلاً، وفي جبلة تسلم السجل المدني قوائم كشف منها ٧ معتقلين فيما تكتم باقي الأهالي عن الخبر.

وقالت مصادر إعلامية في مدينة السويداء، جنوب سورية، إن والد المعتقل السياسي إيهاب طلال أبو صعب، من أبناء ريف المحافظة، علم قبل أيام عن طريق الصدفة أن ولده المعتقل منذ آذار ٢٠١٣، قد قتل بعد عام واحد على اعتقاله، وذلك استناداً إلى بيان قيد عائلي استخرجه من السجل المدني.
وتحدثت مصادر إعلامية عن ثلاث حالات مشابهة في محافظة السويداء، علمت فيها عائلات بمقتل أبنائها بعد فترة من اعتقالهم، في حين ما زال مصير ١٠ معتقلين سياسيين مجهولاً حتى اليوم.

أم محمد، من دمشق، لديها ٣ أبناء معتقلين، وتعيش مع ابنتها الوحيدة وزوجها، تقول: «أقاربنا لديهم معتقلون منذ سنوات ولا يعلمون مصيرهم، ذهبوا إلى السجل المدني واستخرجوا بيانات عائلية، فمنهم من اكتشف وفاة أبنائه إذ وفاهم النظام رسمياً على السجل، ومنهم من تجدد الأمل لديهم في أن يكون أبناؤهم أحياء إذ لم يتم توفيتهم في السجل».
وتضيف: «لن استخرج بياناً عائلياً أبداً، أريد أن أعيش ما تبقى لي من أيام، على أمل أن أرى أبنائي، وأنا أعلم أنهم ما زالوا على قيد الحياة، حتى إن وفاهم النظام، لن أصدق حتى أرى جثثهم بأم عيني».

من جانبها، قالت الناشطة الحقوقية والمحامية نورا غازي الصفدي، وهي زوجة الناشط باسل الصفدي، على صفحتها الشخصية في فيس بوك: «اليوم حسم الصراع بين شكي ويقيني بمصير باسل، اليوم قتلت آخر ذرة أمل في قلبي أن يكون باسل حياً، اليوم، ذهب عمي أبو باسل إلى دائرة النفوس، وتأكد أن باسل قتل بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٥، أي بعد يومين فقط من نقله من سجن عدرا، اليوم، صرنا حالة من الحالات التي تأكدت من وفاة أحبابها، اليوم، بدأ أمل جديد لديّ إذ وصلت إلى إقرار المجرمين بقتل باسل، وحصلت على تاريخ قتله بعدما ناضلت أكثر من سنتين لأصل إلى هذا الاعتراف».
وأضافت «الصفدي»: «أعرف أن ما سأقوله قاس لكني أطلب من كل عائلة لديها معتقل مجهول المصير، أن تراجع دائرة الأحوال المدنية لتستخرج بيانات قيد نفوس، وتراجع الشرطة العسكرية، لأن النظام يصدر شهادات وفاة لبعض المعتقلين، وإن كانت الحقيقة بشعة، لا بد من أن نعرفها ونواجهها، فمن حقنا أن نعرف، ومن واجبنا أن نواجه».

يذكر أن مصوراً لدى الشرطة العسكرية، انشق عن النظام بداية عام ٢٠١٤، ولقب بـ «قيصر»، نشر نحو ٥٠ ألف صورة لجثامين معتقلين قتلوا نتيجة التعذيب وظروف الاعتقال السيئة وإساءة المعاملة والإهمال الطبي.

مهجري دمشق الشباب.. من الحصار إلى الحصار

وعد البلخي

بعد حصار طويل لمدن وبلدات متفرقة ضمن بقعة جغرافية صغيرة، خرج عشرات الآلاف من دمشق وريفها نحو الشمال، بعد أن مارس عليهم نظام الأسد التجويع والقصف والتشريد، ليُخيّروا بين البقاء تحت سلطته أو الخروج إلى الشمال السوري، وكان لمحافظة إدلب الحظ الأوفر منهم.

يطلق على الخارجين اسم "مُهجّرين"، ولكن البعض منهم يحبذ أن يسميهم مهاجرين، لأنهم لو أرادوا لبقوا في بلداتهم ولكنهم رفضوا البقاء، إذ لا يستطيع أهالي تلك المناطق التعايش مع مجرمين عاثوا في الأرض فسادا، فقتلوا أبناءهم واستباحوا أرضهم وعرضهم، وضربوا بالقيم والمبادئ الإنسانية عرض الحائط، فضلاً عن المخاطر والمخاوف الأمنية لديهم، فاختاروا أن ينفوا من أرضهم التي هي جزء منهم إلى أرض ربما لم يتعرفوا عليها سابقاً، ولكن ميزتها أن لا سلطة للأسد ونظامه عليها.

الوضع العسكري والأمني

"نصر محمد" أحد مهجري دمشق يرى أن الحياة رغم صعوبتها في الشمال إلا أنه يمكن التأقلم معها ولو بالحد الادنى، أما بالنسبة للفصائل العسكرية المسيطرة فهمها -بحسب رأيه- ممالكها الوهمية لا حماية المدنيين ولا الحفاظ على مكتسبات الثورة، إذ لا تخلو بين الفينة والاخرى من اشتباك هنا أو تفجير مفخخة هناك دون معرفة الفاعل أو محاسبة المقصرين في أمن المناطق، متأسفا على أعداد المقاتلين وكميات السلاح الهائلة التي يمكنها أن تواجه أعتى الجيوش، إلا أنه لم يرى من هذه الفصائل إلا الخذلان لأنفسهم أولا ولغيرها مثل داريا والغوطة الشرقية وغيرهما والأن درعا.

المحامي عرفان أبو الخير أجاب باقتضاب: "لا أريد أن أتحدث عن السلبيات، المنفى الجديد هو أرض سورية سنثمر فيها من جديد، ليس هنالك أي تخوف من المستقبل القريب طالما أن هنالك وطنيين سيعيدون بناء سوريا الوطن".

خرجوا من ارضهم التي ولدوا فيها تاركين كل شيء خلفهم، إلا من بعض الذكريات بحلوها ومرها، الواقع الجديد زاد من تعقيد الوضع النفسي لهم، الذي ازداد سوءا بعد اصطدامهم بواقع مر، ولكن يبقى الأمل عند البعض منهم في أن تُقلب الموازيين وأن تعود الثورة لتغطي سوريا، فكل شيء ممكن.

فشل التعليم

لم تتوقف خيبات الأمل فقط عند عدم توفر فرص العمل أو إيجاد المأوى فحتى على صعيد التعليم، لا يعرف الشباب المهجرون أين يتجهون لمتابعة تعليمهم، إذ لا وجود للجامعات الرسمية المعترف بشهاداتها، وعلى الرغم من عدم الاعتراف بشهادات الجامعات الخاصة المتواجدة في الشمال السوري، إلا أن رسوم التسجيل فيها مرتفعة قياساً بالوضع المادي المتردي لدى المهجرين، وأما الجام.

"محمد ياسين" طالب عشريني عمل ضمن فريق إعلامي "مونتير" قال: "استكمال التعليم صعب جدا بسبب الوضع المادي إذ يجب عليك أن تعمل، ولا يمكن الجمع بين الأمرين في الوضع الحالي، حتى ولو كنت سعيد الحظ وأكملت دراستك، فالشهادة غير معترف بها".

أما التعليم في تركيا فليس متاحاً إلى لقلة ممن يملكون الإمكانيات المالية التي تخولهم من الدخول إلى الأراضي التركية وخصوصا بعد إغلاق الحدود، وعدم السماح للمدنيين بالدخول إليها، وهو ما يشكل عائقاً أمام وصول الطلاب المهجرين وأبناء المنطقة إلى المدارس والجامعات التركية.

صعوبة في تأمين المنازل

في المكان الجديد كان الواقع مختلفاً عن الصورة المرسومة في أذهان معظم الوافدين إليه، المساعدات شحيحة جداً، عدد قليل من الوافدين استطاع تأمين أدنى مقومات الحياة، فيما لجأ آخرون مجبرين للسكن في الخيام، وما يزال غيرهم يبحثون عن منزل يسكنونه مع عائلاتهم.

بصعوبة بالغة يتمكن المهجرون من إيجاد منزل، لا سيما بعد أن ارتفعت الإيجارات للضعف وأكثر، وذلك بسبب الطلب المتزايد على المنازل، ليصبح ملاذهم الوحيد هو تلك الخيام التي يعيشون فيها، والتي كانوا يظنون أنها مرحلة مؤقتة، لكن بعد صدمتهم بالواقع الجديد أصبحت الخيمة كل شيء لهم.

"حسن الخطيب" الذي يتقن العمل في حرفة "الموزاييك" لم يجد أحدا يعمل في مجال حرفته، كان ناشطا إعلاميا في جنوب دمشق قبل أن يهجر مع زوجته وأولاده، قال لزيتون: "التهجير فرض علينا أشياء لم نختبرها من قبل، انتقلنا من بين أهلنا وأصدقائنا وشوارع وحارات بلدتنا الصغيرة إلى مناطق لم نألفها من قبل، مساحات شاسعة وبلدات عديدة، لا يوجد أمان أبداً في المناطق التي هجرنا إليها، ورغم تفاوت الانفلات الأمني من منطقة إلى أخرى إلا أن الخوف يعم المنطقة هنا".

وأضاف: "انتقلنا إلى خيم تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة، وفي أحسن الأحوال إلى منازل باهظة الإيجار، كما أن الحصول على فرصة العمل وتأمين القوت ضئيلة جداً، إضافة إلى صعوبة التأقلم مع الجو الجديد واختلاف مزاج الناس وعاداتهم وتقاليدهم عن مناطقنا".

ويشكو الخطيب من تعامل البعض مع المهجرين بشكل مادي، وكأنهم سائحين، متناسين أنهم خرجوا من مدنهم لا يحملون سوى أطفالهم وأرواحهم، تاركين خلفهم بيوتهم وأرزاقهم وأهلهم وكل شيء، مشيراً إلى قسم آخر من الأهالي الذين لم يبخلوا بشيء مما يمكنهم تقديمه".

مدرس الرياضيات المهجر من جنوب دمشق "غيث محمد" روى لزيتون: "حين هُجّرت مع زوجتي وابني الصغير، شعرت بالغربة، نمط حياة مختلف، منطقة محررة، ولكنها خالية مظاهر الثورة، غلاء في المعيشة وفحش في أجرة البيوت التي يجب ان تقدم بأسعار رمزية للمهجرين".

فرص عمل معدومة والسلاح هو العمل الوحيد

وأما فرص العمل فتكاد تكون معدومة، ويرى المهجرون أن إيجاد عمل في منطقتهم الجديدة شبه مستحيل، فمحافظة إدلب مهملة ومهمشة من قبل النظام حتى قبل الثورة السورية، ما كان يدفع معظم شبانها للتطوع في الشرطة أو الجيش بسبب انعدام فرص العمل.

ويعتبر مدرس الرياضيات "محمد" أن أكثر ما يؤرق المهجرين هو انعدام فرص العمل وانتشار البطالة بشكل كبير، أو توفر عمل لا يكفي لإيجار البيت، العمل المتوفر حاليا هو أن تنضم لإحدى الفصائل المتواجدة في المنطقة، وهو ما يحجم عنه معظم الشباب بسبب الخلافات والاقتتال بين الفصائل وعدم القناعة في الفكر المتطرف الذي تحمله معظم الفصائل، إضافة لغياب العمل المنظم وتوقف الأعمال القتالية ضد نظام الأسد.

الجامع العمري.. من مهد للثورة إلى مقتل لها

ياسمين محمد

منه انطلقت شرارتها وأولى هتافاتها، وفيه صُلّي على أوائل شهدائها، واليه أسعف أول جرحاها، وعلى سطحه رُفع علمها لأول مرة في تاريخها، فكان بمثابة رمز لها، وكما أعلن عن مولدها منه وفيه، كان ينتظر الملايين أن تصدح منه بشائر نصرها، على الرغم من سنوات عجاف مرت عليه.

اشتعل أحياناً، وخبى أخرى، لكنه ظل رمزاً لها، فتذرعوا بولادتها فيه، وأعطوها صفاتاً لم تكن آنذاك تليق بها ولا به، وكثيراً ما حاول عدوها وقاتلها وداؤها تدميره، فكان عصياً على رشاشاته ومدافعه وصواريخه وبراميله وطيرانه، وأبى إلا الوقوف في وجهه.

كان شاهداً على أولى جرائم عدوه، من اعتقال للأطفال والكبار، إلى اغتصاب للنساء، وتشريد العائلات، وتدمير للمدن والأحياء، وقتل بالجملة، وغيرها الكثير الكثير.

خرج لمناصرته الملايين من السوريين، والآلاف من أمثاله، والمئات من المناطق، سقطت واحدة تلو أخرى، منها باتفاقيات وأخرى ببنادق حادت عن أهدافها، وغيرها لأسباب مختلفة، لكنه بقي شامخاً يعلق الكثيرون آمالهم بأن يصدح من جديد، فيما يراه البعض ساكناً متخاذلاً تجاه من آزره، ولكنهم مع ذلك لم يفقدوا إيمانهم فيه.

وكما تغنى به كل من ناصرها وأيدها وعمل بها، ها هم أعداؤها اليوم، وبعد ٨ سنوات من عمرها، ومن التغني به من ثوارها، يتغنون برفع علمهم عليه، ويعلنون نهايتها فيه.

وعلى الرغم من وأدها في الكثير من المناطق السورية، وكل ما رافق هذا الوأد من وهن ويأس، إلا أنها بقيت حية على الأقل في نفوس أهلها، طالما أنها حية فيه، وموتها اليوم فيه يعني لهم موتها.

بعد ٨ سنوات من الثورة السورية، وبعد كل ما شهده الجامع العمري بمدينة درعا مهد الثورة، أعلن الغزاة سيطرتهم عليه، رافعين أعلام نظام مجرم أمعن في قتل السوريين وتشريدهم.

لم يكن وحده شاهداً على جرائم ذلك النظام وجرائم من ساندوه، غير أنه عنى الكثير للثوار والمعارضين للنظام، كما عنت سيطرة النظام عليه مقتل الثورة بالنسبة لهم.

مهد الثورة، عاصمة الثورة، أكبر وأخطر معقل للثوار، وغيرها من الأسماء والألقاب، باتت كلها مجرد ذكريات مرارة ما وصلت إليه، وما تم فيها من قتل للثورة، تفوق كل مرارة، وتطغى على كل انتصار سابق وكل فرح رافقه، ليكتب التاريخ عن ثورة أول من ساهم بقتلها هم أبناؤها.

SNP
زيتون عضو الشبكة السورية للإعلام المطبوع